

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، عقود الإنشاء في 2022م.

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
	الهدف
3-1	النطاق
11-4	تعريفات
10-5	عقود الإنشاء
11	المقاول
15-12	تجميع وتجزئة عقود المقاولات
22-16	إيراد العقد
29-23	تكاليف العقد
43-30	إثبات إيراد العقد ومصروفاته
48-44	إثبات العجز المتوقع
49	التغيرات في التقديرات
56-50	الإفصاح
58-57	تاريخ السريان
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 11، *عقود الإنشاء* في الفقرات 1-58. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 11 في سياق هدفه، وتقديم *دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام*، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 11 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 11 (طبعة 2022)، وأبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للتكاليف والإيرادات المرتبطة بعقود الإنشاء. هذا المعيار:

- يحدد الترتيبات التي تصنف على أنها عقود إنشاء؛
- يقدم إرشادات بشأن أنواع عقود الإنشاء التي من الممكن أن تنشأ في القطاع العام؛ و
- يحدد أساس الإثبات والإفصاح لمصروفات العقد، وإذا كان ذلك مناسباً لإيرادات العقد.

بسبب طبيعة النشاط الذي يُنفَّذ في عقود الإنشاء، فإن التاريخ الذي يبدأ فيه نشاط العقد وتاريخ إنجاز النشاط يقعان عادة في فترتي قوائم مالية مختلفتين. في العديد من الدول، لا يُحدّد مبلغ الإيرادات من العقد في عقود الإنشاء المبرمة من قبل جهات القطاع العام، وإنما يُقدّم التمويل لدعم نشاط الإنشاء من خلال اعتمادات مالية أو تخصيص مماثل لإيرادات الحكومة العامة، أو من صناديق المعونات والمنح. في هذه الحالات، تكون المسألة الرئيسية في المحاسبة عن عقود الإنشاء هي (أ) تخصيص تكاليف الإنشاء على فترات القوائم المالية التي نُفّذت فيها أعمال الإنشاء، و(ب) إثبات المصروفات ذات الصلة. في بعض الدول، قد تؤسس عقود الإنشاء المبرمة من قبل جهات القطاع العام على أساس تجاري، أو على أساس غير تجاري ينطوي على استرداد كلي أو جزئي للتكلفة. في هذه الحالات، تكون المسألة الرئيسية في المحاسبة عن عقود الإنشاء هي تخصيص كل من إيرادات العقد وتكاليفه على فترات القوائم المالية التي نُفّذت فيها أعمال الإنشاء.

النطاق

1. يجب على المقاول الذي يعد ويعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن عقود الإنشاء.
2. [حذفت].
3. [حذفت].

تعريفات

4. تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار وفقاً للمعنى المحدد قرين كل منها:
عقد إنشاء هو عقد، أو ترتيب ملزم مماثل، تم التفاوض بشأنه بالتحديد لإنشاء أصل أو مجموعة من الأصول المترابطة أو المعتمدة على بعضها بشكل وثيق من حيث تصميمها أو تقنياتها أو وظيفتها أو غرضها أو استخدامها النهائي.
المقاول هو الجهة التي تقوم بتنفيذ أعمال الإنشاء بموجب عقد إنشاء.
عقد بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو العقد على أساس التكلفة هو عقد الإنشاء الذي يُعوّض فيه المقاول عن التكاليف المسموح بها أو المعرّفة، وفي حالة العقد على أساس تجاري، تضاف نسبة إضافية من هذه التكاليف أو رسم ثابت، إن وجد.
عقد بسعر ثابت هو عقد إنشاء يوافق فيه المقاول على سعر ثابت للعقد أو سعر ثابت لكل وحدة إنتاج، ويكون خاضعاً في بعض الحالات لشروط زيادة التكلفة.
وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة

المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

عقود الإنشاء

5. يمكن التفاوض في عقد الإنشاء (المصطلحان "عقد إنشاء" و"عقد" يُستخدمان بشكل متبادل فيما تبقى في هذا المعيار) لإنشاء أصل واحد كجسر أو بناية أو سد أو خط أنابيب أو طريق أو سفينة أو نفق. كما يمكن أن يتناول عقد الإنشاء إنشاء عدد من الأصول التي يرتبط بعضها ببعض بشكل وثيق أو يعتمد بعضها على بعض بشكل متبادل من حيث تصميمها، وتقنياتها، ووظيفتها أو غرضها النهائي أو استخدامها النهائي - تتضمن الأمثلة على تلك العقود تلك المتعلقة بإنشاء شبكات أنابيب توصيل المياه والمصافي وغيرها من أصول البنية التحتية المعقدة.
6. لأغراض هذا المعيار، تتضمن عقود الإنشاء ما يلي:
 - أ. عقود تقديم الخدمات التي تكون مرتبطة مباشرة بإنشاء أصل، على سبيل المثال، عقود خدمات مديري المشاريع والمعماريين؛ و
 - ب. عقود هدم وترميم الأصول، وإعادة البيئة إلى ما كانت عليه سابقاً بعد هدم الأصول.
7. لأغراض هذا المعيار، تتضمن عقود الإنشاء أيضاً جميع الترتيبات الملزمة لأطراف الترتيب، والتي قد لا تكون على شكل عقد موثق. على سبيل المثال، قد تدخل وزارتان في ترتيب رسمي لإنشاء أصل، ولكن قد لا يشكل الترتيب عقداً نظامياً لأنه في الدولة التي توجد بها الوزارتان قد لا تكون الوزارات الفردية جهات ذات شخصية اعتبارية منفصلة لها سلطة التعاقد. بالرغم من ذلك، فهو يعد عقد إنشاء لأغراض هذا المعيار شريطة أن يمنح هذا الترتيب حقوقاً وواجبات مماثلة للأطراف كما لو كان على شكل عقد. وقد تتضمن تلك الترتيبات الملزمة (على سبيل المثال وليس الحصر) توجيهاً وزارياً، أو قراراً لمجلس الوزراء، أو توجيهاً تشريعياً (كنظام صادر عن مجلس تشريعي¹) أو مذكرة تفاهم.
8. تصاغ عقود الإنشاء بعدد من الطرق، وهي -لأغراض هذا المعيار- تصنف على أنها عقود بأسعار ثابتة وعقود بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو عقود على أساس التكلفة. وقد تحوي بعض عقود الإنشاء التجارية خصائص كل من عقد بسعر ثابت وعقد التكلفة زائد الربح أو عقد على أساس التكلفة، فعلى سبيل المثال، في حالة عقد بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو العقد على أساس التكلفة مع الاتفاق على حد لأقصى سعر. في هذه الظروف، يحتاج المقاول إلى الأخذ في الاعتبار جميع الشروط في الفقرتين 31 و32 من أجل تحديد متى يتم إثبات إيراد ومصروفات العقد.
9. تشمل العقود بالتكلفة مضافاً إليها نسبة والعقود على أساس التكلفة كلاً من العقود التجارية وغير التجارية. ويحدد العقد التجاري الإيراد الذي سيُجنى من قبل الأطراف الأخرى بالعقد بما يغطي تكاليف الإنشاء المتفق عليها مع المقاول وتوليد هامش ربح. بالرغم من ذلك، قد تدخل أيضاً جهة قطاع عام في عقد غير تجاري لإنشاء أصل في جهة أخرى مقابل تعويض كلي أو جزئي للتكاليف من تلك الجهة أو الجهات الأخرى. في بعض الحالات، قد يشمل استرداد

¹ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها. وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

التكلفة دفعاتٍ من قبل الجهة المستلمة ومنح إنشاء لأغراض محددة أو تمويلًا لأغراض الإنشاء مخصصاً من قبل أطراف أخرى.

10. في العديد من الدول، عندما تبني جهة قطاع عام أصولاً لجهة قطاع عام أخرى، لا تُسترد تكلفة الإنشاء مباشرة من المستلم. وبدلاً من ذلك، يكون تمويل نشاط الإنشاء بشكل غير مباشر (أ) من خلال طريق الاعتمادات المالية العامة أو تخصيص آخر من أموال الحكومة ذات الأغراض العامة للمقاول، أو (ب) من المنح المخصصة للأغراض العامة من جهات تمويل ليست طرفاً في العقد أو من حكومات أخرى. هذه الحالات تصنف على أنها عقود بأسعار ثابتة لغرض هذا المعيار.

المقاول

11. المقاول هو الجهة التي تدخل في تعاقد لإنشاء مبانٍ أو إنشاء مرافق أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات وفق مواصفات جهة أخرى. مصطلح "مقاول" يتضمن المقاول العام أو الرئيس أو مقاول الباطن لمقاول عام أو مدير إنشاء.

تجميع وتجزئة عقود المقاولات

12. تطبق متطلبات هذا المعيار عادة على كل عقد إنشاء على حدة. بالرغم من ذلك، في ظروف معينة، يكون من الضروري تطبيق المعيار على المكونات القابلة للتحديد بشكل منفصل لعقد واحد أو على مجموعة من العقود مجتمعة، وذلك بما يعكس جوهر عقد أو مجموعة من العقود.

13. عندما يغطي عقد ما عدداً من الأصول، يجب معالجة إنشاء كل أصل على أنه عقد إنشاء منفصل عندما:

- أ. تُقدّم عروض منفصلة لكل أصل؛ و
- ب. يخضع كل أصل لمفاوضات منفصلة، وكان لدى المقاول والعميل القدرة على قبول أو رفض ذلك الجزء من العقد المتعلق بكل أصل؛ و
- ج. يمكن تحديد تكاليف وإيرادات كل أصل.

14. يجب معالجة مجموعة من العقود، سواءً مع عميل واحد أم مع عدة عملاء كعقد إنشاء واحد عندما:

- أ. يكون التفاوض على مجموعة العقود على أنها صفقة واحدة؛ و
- ب. تكون العقود مترابطة ترابطاً وثيقاً بحيث تكون في الواقع جزءاً من مشروع واحد مع هامش إجمالي للمشروع، إن وجد؛ و
- ج. تُنفذ العقود بشكل متتابع أو بتسلسل مستمر.

15. قد ينص العقد على إنشاء أصل إضافي وفق خيار العميل أو قد يُعدّل العقد ليشتمل إنشاء أصل إضافي. ويجب معالجة إنشاء الأصل الإضافي كعقد إنشاء منفصل عندما:

- أ. يختلف الأصل بشكل مهم في التصميم أو التقنية أو الوظيفة عن الأصل أو الأصول التي يغطيها العقد الأصلي؛ أو
- ب. يكون التفاوض على سعر الأصل دون النظر إلى سعر العقد الأصلي.

إيراد العقد

16. يجب أن يتضمن إيراد العقد:

- أ. القيمة الأولية للإيراد المتفق عليه في العقد؛ و
ب. التغييرات في أعمال العقد والمطالبات ودفعات التحفيز بالقدر الذي يكون:
(1) من المحتمل أن ينتج عنها إيراد؛ و
(2) من الممكن قياسها بموثوقية².
17. يكون قياس إيراد العقد بالقيمة العادلة لل عوض المستلم أو المستحق الاستلام، ويتأثر كل من القياس الأولي والمستمر لإيراد العقد بمجموعة مختلفة من حالات عدم التأكد التي تعتمد على نتيجة أحداث مستقبلية. غالباً ما تكون التقديرات بحاجة إلى تعديل عند وقوع أحداث وزوال الشكوك حول حالات عدم التأكد. وعندما يكون العقد عقداً بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو عقد على أساس التكلفة فإنه من الممكن عدم ذكر القيمة الأولية للإيراد في العقد. بدلاً من ذلك قد يتعين تقدير الإيراد على أساس متسق مع الشروط والأحكام للعقد بالرجوع إلى التكاليف المتوقعة خلال فترة العقد.
18. بالإضافة إلى ذلك، قد يزداد مبلغ إيراد العقد أو يقل من فترة عن التي تليها. على سبيل المثال:
أ. قد يتفق المقاول والعميل على تغييرات أو مطالبات من شأنها أن تزيد أو تقلل من إيراد العقد في فترة تالية للفترة التي جرى فيها الاتفاق الأولي على العقد؛ أو
ب. قد يزداد مبلغ الإيراد المتفق عليه في عقد ثابت السعر أو عقد بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو عقد على أساس التكلفة نتيجة لزيادة التكلفة أو لشروط أخرى؛
ج. قد تنقص قيمة إيراد العقد نتيجة غرامات ناشئة بسبب تأخر المقاول في إنجاز العقد؛ أو
د. عندما يتضمن عقد بسعر ثابت سعراً ثابتاً لكل وحدة من المخرجات، تزداد وتنقص قيمة الإيراد نتيجة لزيادة أو نقص عدد الوحدات.
19. التغيير هو تعليمات من العميل لتغيير في نطاق العمل الذي يجب تنفيذه بموجب العقد. قد يؤدي التغيير إلى زيادة أو نقص في إيراد العقد. من الأمثلة على التغييرات، التغيير في مواصفات أو تصميم الأصل والتغييرات في مدة العقد. يُضمّن التغيير في إيراد العقد عندما:
أ. يكون من المحتمل أن العميل سيقبل التغيير ومبلغ الإيراد الناشئ من التغيير؛ و
ب. يكون من الممكن قياس مبلغ الإيراد بموثوقية.
20. المطالبة هي المبلغ الذي يسعى المقاول لتحصيله من العميل أو من طرف آخر تعويضاً عن التكاليف غير المضمنة في سعر العقد. قد تنشأ المطالبة، على سبيل المثال، من تأخيرات بسبب العميل، أو أخطاء في المواصفات أو التصميم والتغييرات المتنازع عليها في أعمال العقد. يخضع قياس مبالغ الإيراد الناشئة من المطالبة لدرجة عالية من عدم التأكد، ويتوقف غالباً على نتيجة المفاوضات. بناءً على ذلك، تُضمن المطالبات في إيراد العقد المطالبات فقط عندما:
أ. تكون المفاوضات قد وصلت إلى مرحلة من التقدم يكون من المحتمل معها أن العميل سيقبل المطالبة؛ و
ب. يكون من الممكن قياس المبلغ المحتمل أن العميل سيقبله بموثوقية.
21. دفعات التحفيز هي مبالغ إضافية تسدد للمقاول إذا تم الوفاء بمعايير أداء محددة أو تجاوزها. على سبيل المثال، قد يسمح العقد بدفعة تحفيز للمقاول لإنجاز العقد في وقت مبكر. تُضمن

² المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيير المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

في إيراد العقد دفعات التحفيز عندما:
أ. يكون العقد متقدماً بشكل كاف بحيث يكون من المحتمل الوفاء بمعايير الأداء المحددة أو تجاوزها؛ و
ب. يمكن قياس مبلغ دفعة التحفيز بموثوقية.

22. يجب على المقاولين مراجعة جميع المبالغ المتعلقة بعقد الإنشاء والمسددة مباشرة لمقاولي الباطن من قبل جهات تمويل ليست طرفاً في العقد، وذلك لتحديد ما إذا كانت تستوفي تعريف وضوابط إثبات إيراد المقاول بموجب شروط العقد. يجب على المقاول المحاسبة عن المبالغ التي تستوفي تعريف وضوابط إثبات الإيراد بالطريقة نفسها التي تثبت بها إيرادات العقد الأخرى. يجب أيضاً إثبات هذه المبالغ على أنها تكاليف عقد (انظر الفقرة 25). قد تتضمن وكالات التمويل وكالات المعونة الوطنية والدولية وبنوك التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف.

تكاليف العقد

23. يجب أن تشمل تكاليف العقد:
أ. التكاليف التي تتعلق مباشرة بعقد محدد؛ و
ب. التكاليف التي تنسب إلى نشاط العقد بشكل عام، ويمكن تخصيصها على العقد على أساس منتظم ومنطقي؛ و
ج. التكاليف الأخرى والتي يتحملها تحديداً العميل بموجب شروط العقد.
24. تتضمن التكاليف التي ترتبط بشكل مباشر بعقد محدد:
أ. تكاليف الأيدي العاملة في الموقع، بما في ذلك الإشراف على الموقع؛ و
ب. تكاليف المواد المستخدمة في الإنشاء؛ و
ج. استهلاك الآلات والمعدات المستخدمة بموجب العقد؛ و
د. تكاليف نقل الآلات والمعدات والمواد إلى موقع العقد ومنه؛ و
هـ. تكاليف استئجار الآلات والمعدات؛ و
و. تكاليف التصميم والمساعدة الفنية المرتبطة بالعقد بشكل مباشر؛ و
ز. التكاليف المقدرة لتصحيح وضمان العمل، بما في ذلك تكاليف الضمان المتوقعة؛ و
ح. المطالبات من أطراف ثالثة.

قد تخفض هذه التكاليف من خلال أي إيراد عرضي لم يتضمنه إيراد العقد، على سبيل المثال، الإيراد من بيع فائض المواد في نهاية العقد.

25. يجب على المقاولين مراجعة جميع المبالغ المتعلقة بعقد الإنشاء التي تسدد مباشرة من قبل مقاولي الباطن والتي تعوضها جهات تمويل ليست طرفاً في العقد، لتحديد ما إذا كانت مؤهلة لاعتبارها تكاليف للعقد. يجب على المقاول المحاسبة عن المبالغ التي تستوفي تعريف وضوابط إثبات مصروفات العقد بالطريقة نفسها التي يتم بها إثبات مصروفات العقد الأخرى. يجب على المقاول المحاسبة عن المبالغ التي تم تعويضها من قبل جهات تمويل ليست طرفاً في العقد والتي تستوفي تعريف وضوابط إثبات الإيراد بنفس الطريقة التي يتم بها إثبات إيرادات العقد الأخرى (انظر الفقرة 22).

26. التكاليف التي قد تنسب إلى نشاط العقود بشكل عام ويمكن تخصيصها على عقود محددة

تتضمن:

أ. التأمين؛ و

ب. تكاليف التصميم التي لا ترتبط بشكل مباشر بعقد محدد؛ و

ج. تكاليف الإنشاء الإضافية.

تخصص هذه التكاليف باستخدام الطرق التي (أ) تكون منتظمة ومنطقية و(ب) تُطبق تطبيقاً متسقاً على جميع التكاليف ذات الخصائص المتشابهة. يكون التخصيص بناءً على المستوى العادي لنشاط الإنشاء. تتضمن تكاليف الإنشاء الإضافية تكاليف إعداد وتجهيز كشف رواتب موظفي الإنشاء. وتتضمن التكاليف التي يمكن أن تعزى إلى نشاط العقد بشكل عام ويمكن تخصيصها على عقود محددة أيضاً تكاليف الاقتراض عندما يطبق المقاول المعالجة البديلة المسموح بها في معيار المحاسبة للقطاع العام 5، *تكاليف الاقتراض*).

27. قد تتضمن التكاليف التي يتحملها تحديداً العميل بموجب شروط العقد بعض التكاليف الإدارية العامة وتكاليف التطوير التي تحدد شروط العقد كيفية استردادها.

28. التكاليف التي لا يمكن أن تنسب إلى نشاط العقد أو لا يمكن تخصيصها للعقد تُستثنى من تكاليف عقد الإنشاء. تتضمن تلك التكاليف:

أ. تكاليف الإدارة الخاصة التي لم يحدد لها تعويض في العقد؛ و

ب. تكاليف البيع؛ و

ج. تكاليف البحث والتطوير التي لم يحدد تعويضها في العقد؛ و

د. استهلاك الآلات والمعدات العاطلة عن العمل التي لم تستخدم في عقد معين.

29. تتضمن تكاليف العقد التكاليف التي تنسب إلى عقد للفترة من تاريخ تأمين العقد حتى إنجاز العقد بشكل نهائي. مع ذلك، فإن التكاليف المرتبطة بالعقد بشكل مباشر والمتكبدة في سبيل تأمين العقد تضمن كذلك على أنها جزء من تكاليف العقد إذا كان من الممكن تحديدها بشكل منفصل وقياسها بموثوقية وكان من المحتمل الحصول على العقد. عندما تُثبت التكاليف المتكبدة في سبيل تأمين العقد على أنها مصروف في الفترة التي أنفقت فيها، فإنها لا تضمن في تكاليف العقد عندما يؤكد الحصول على العقد في فترة لاحقة.

إثبات إيراد العقد ومصروفاته

30. عندما يمكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية فإنه يجب إثبات إيراد العقد وتكاليف العقد المرتبطة بعقد الإنشاء على أنها إيراد ومصروفات على التوالي بالرجوع إلى مرحلة إنجاز نشاط العقد في تاريخ القوائم المالية. كما يجب فوراً إثبات أي عجز متوقع في عقد الإنشاء الذي تنطبق عليه الفقرة 44 كمصروف وفق الفقرة 44.

31. في حالة عقد بسعر ثابت، يمكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية إذا استوفيت جميع الشروط التالية:

أ. يمكن قياس مجموع إيراد العقد، إن وجد، بموثوقية؛ و

ب. من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالعقد للجهة؛ و

ج. يمكن قياس كل من التكاليف المقدرة لاستكمال أعمال العقد حتى الإنجاز ومرحلة إنجاز أعمال العقد في تاريخ القوائم المالية بموثوقية؛ و

- د. يمكن تحديد تكاليف العقد، التي تنسب إلى العقد، بشكل واضح وقياسها بموثوقية، بحيث يمكن مقارنة تكاليف العقد الفعلية المتكبدة بالتقديرات السابقة.
32. في حالة عقد بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو العقد على أساس التكلفة، يمكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية إذا استوفى الشرطان التاليان معاً:
أ. من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المتعلقة بالعقد للجهة؛
و
ب. أن تكون تكاليف العقد التي تنسب له - سواء كان سيُعوّض عنها أم لا - يمكن تحديدها بوضوح وقياسها بموثوقية.
33. يشار إلى إثبات الإيراد والمصروفات بالرجوع إلى مرحلة إنجاز العقد بطريقة نسبة الإنجاز. في هذه الطريقة، يُقَابَل إيراد العقد مع التكاليف المتكبدة للوصول إلى مرحلة الإنجاز، لينتج عنها تقرير الإيراد والمصروفات والفائض / العجز التي من الممكن أن تعزى إلى النسبة المنجزة من العمل. تقدم هذه الطريقة معلومات مفيدة عن نشاط العقد والأداء خلال الفترة.
34. بموجب طريقة نسبة الإنجاز، يُثبت إيراد العقد كإيرادات في قائمة الأداء المالي في فترات القوائم المالية التي أدّى فيها العمل. تُثبت تكاليف العقد عادةً على أنها مصروفات في قائمة الأداء المالي في فترات القوائم المالية التي نُفِذ فيها العمل ذو العلاقة. مع ذلك، عندما يقصد عند نشأة العقد أن تُسترد تكاليف العقد بشكل كامل من أطراف عقد الإنشاء، يُثبت فوراً أي تجاوز متوقع في إجمالي تكاليف العقد على إجمالي إيرادات العقد على أنه مصروف وفق الفقرة 44.
35. قد يتكبد المكاوّل تكاليف للعقد تتعلق بأنشطة مستقبلية على العقد. وتُثبت تكاليف العقد هذه على أنها أصل شريطة أن يكون من المحتمل أن تُسترد. مثل هذه التكاليف تمثل مبلغاً حل أجل استحقاقه من العميل، وغالباً ما تصنف على أنها أعمال عقود تحت التنفيذ.
36. يمكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية فقط عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مرتبطة بالعقد إلى الجهة. مع ذلك، عندما ينشأ عدم تأكد حول قابلية تحصيل مبلغ مضمّن سابقاً في إيراد العقد ومثبت سابقاً في قائمة الأداء المالي، يُثبت المبلغ غير القابل للتحصيل أو المبلغ الذي لم يعد هناك احتمال لاسترداده كمصروف بدلاً من تعديل مبلغ إيراد العقد.
37. تكون الجهة عموماً قادرة على إجراء تقديرات موثوق بها بعد أن تكون قد وافقت على العقد الذي يحدّد:
أ. الحقوق القابلة للإنفاذ لكل طرف فيما يتعلق بالأصل قيد الإنشاء؛ و
ب. العوض الواجب مبادلته، إن وجد؛ و
ج. طريقة وشروط التسوية.
- من الضروري عادةً أيضاً أن يكون لدى الجهة نظام داخلي فاعل للموازنات وإعداد التقارير المالية. تقوم الجهة بمراجعة و، وعندما يكون ذلك ضرورياً، تعديل تقديرات التكاليف وإيراد العقد مع تقدم الإنجاز أثناء تقديم الخدمة. لا تعنى الحاجة إلى هذه التعديلات بالضرورة عدم إمكانية تقدير نتيجة العقد بموثوقية.
38. يمكن تحديد مرحلة إنجاز العقد بعدة طرق. تستخدم الجهة الطريقة التي تقيس بها الأعمال

- المنجزة بموثوقية تبعاً لطبيعة العقد، وقد تتضمن الطرق:
- أ. نسبة التكاليف المتكبدة للعمل المنجز حتى تاريخه إلى التكاليف الكلية المقدره للعقد؛
أو
- ب. استبيانات العمل المنجز؛ أو
- ج. إنجاز نسبة مادية من أعمال العقد.
- لا تعكس غالباً دفعاتُ المستخلصات والدفعات المقدمة المستلمة من العميل الأعمال المنجزة.
39. عندما تُحدّد مرحلة الإنجاز بالرجوع إلى تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه، فإن تكاليف العقد التي تعكس العمل المنجز هي ما يُضمّن في التكاليف المتكبدة حتى تاريخه فقط. من الأمثلة على تكاليف العقد المستثناة:
- أ. تكاليف العقد المتعلقة بنشاط مستقبلي للعقد، كتكاليف المواد التي نُقلت إلى موقع العقد، أو الموضوعه جانباً لاستخدامها في العقد، ولكن لم تُركب بعد، أو تُستخدم أو تطبّق خلال تنفيذ العقد، ما لم تكن تلك المواد مصنوعة خصيصاً للعقد؛ و
- ب. الدفعات المقدمة لمقاولي الباطن قبل بدء العمل الذي سيتم إنجازه بموجب عقد الباطن.
40. عندما لا يكون من الممكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية:
- أ. يجب إثبات الإيراد فقط إلى حد تكاليف العقد المتكبدة والتي من المحتمل أن تكون قابلة للاسترداد؛ و
- ب. يجب إثبات تكاليف العقد كمصروفات في الفترة المتكبدة فيها تلك التكاليف.
- يجب إثبات العجز المتوقع من عقد الإنشاء الذي تنطبق عليه الفقرة 44 كمصروفات فوراً وفق الفقرة 44.
41. خلال المراحل الأولى من العقد، لا يمكن غالباً تقدير نتيجة العقد على نحو موثوق. مع ذلك، قد أن تسترد الجهة تكاليف العقد المتكبدة. بناء على ذلك، تُثبت إيراد العقد فقط إلى حد التكاليف المتكبدة والتي من المتوقع أن تكون قابلة للاسترداد. نظراً لعدم إمكانية تقدير نتيجة العقد بموثوقية، لا يُثبت الفائض أو العجز. لكن، رغم عدم التمكن من تقدير نتيجة العقد بموثوقية، قد يكون من المحتمل أن يتجاوز مجموع تكاليف العقد مجموع إيرادات العقد. في هذه الحالات، يُثبت أي تجاوز متوقع في مجموع تكاليف العقد على مجموع إيرادات العقد كمصروف فوراً وفق الفقرة 44.
42. عندما يكون من غير المحتمل استرداد تكاليف العقد التي يتعين التعويض عنها من قبل أطراف العقد، تُثبت تلك التكاليف فوراً كمصروف. من أمثلة الظروف التي يكون فيها عدم استرداد تكاليف العقد المتكبدة محتملاً، والتي قد تتطلب إثبات تكاليف العقد فوراً كمصروف، تلك التي تتضمن العقود:
- أ. التي تكون غير قابلة للإنفاذ بشكل كامل، والتي يكون سريانها موضع شك كبير؛ أو
- ب. التي يكون إنجازها خاضعاً لنتيجة مقاضاة أو تشريع معلق؛ أو
- ج. المتعلقة بالعقارات المحتمل مصادرتها أو نزع ملكيتها؛ أو
- د. التي يكون فيها العميل غير قادر على الوفاء بواجباته؛ أو
- هـ. التي يكون فيها المقاول غير قادر على إكمال العقد أو - بصورة أخرى - غير قادر على

الوفاء بواجباته بموجب العقد.

43. عندما تزول حالات عدم التأكد التي حالت دون تقدير نتيجة العقد بموثوقية، يجب إثبات الإيراد والمصروفات المرتبطة بعقد الإنشاء وفق الفقرة 30 بدلاً من الفقرة 40.

إثبات العجز المتوقع

44. بالنسبة لعقود الإنشاء التي يقصد عند نشأة العقد أن تُسترد تكاليف العقد بالكامل من أطراف عقد الإنشاء، عندما يكون من المحتمل أن يتجاوز مجموع تكاليف العقد مجموع إيرادات العقد، يجب إثبات العجز المتوقع على أنه مصروف فوراً.

45. قد تدخل جهات القطاع العام في عقود الإنشاء التي تحدد أن الإيراد الذي يقصد منه تغطية تكاليف الإنشاء سيُوفّر من قبل أطراف أخرى. قد يحدث ذلك، على سبيل المثال، عندما:
أ. يكون لدى الوزارات والجهات الحكومية الأخرى -التي تعتمد بشكل كبير على الاعتمادات المالية أو ما يشابهها من مخصصات مشابهة من إيرادات الحكومة لتمويل عملياتها- سلطة التعاقد مع جهات قطاع عام تجارية أو جهات قطاع خاص لإنشاء أصول على أساس تجاري أو على أساس استرداد التكلفة بشكل كامل؛ أو
ب. تتعامل الوزارات والجهات الحكومية الأخرى مع بعضها البعض على أساس التصرف الحر أو على أساس تجاري على النحو الذي قد يحدث بموجب نموذج "المشتري-المورد" أو نموذج حكومي مشابه.

في هذه الحالات، يُثبت العجز المتوقع من عقد الإنشاء فوراً وفق الفقرة 44.

46. كما ذكر في الفقرة 9، في بعض الحالات قد تدخل جهة قطاع عام في عقد إنشاء مقابل استرداد مبلغ أقل من التكلفة الكاملة من أطراف العقد الأخرى. في هذه الحالات، يُموّل المبلغ الذي يتجاوز المبلغ المحدد في عقد الإنشاء والذي سيُقدّم إلى المقاول من الاعتمادات المالية أو من مخصصات أخرى من أموال الحكومة، أو من المنح ذات الغرض العام من جهات تمويل ليست طرفاً في العقد أو من حكومات أخرى، متطلبات الفقرة 44 لا تنطبق على عقود الإنشاء هذه.

47. لتحديد مبلغ أي عجز بموجب الفقرة 44، قد يتضمن مجموع إيرادات العقد ومجموع تكاليف العقد دفعات تقدّم بشكل مباشر لمقاولي الباطن من قبل جهات تمويل ليست طرفاً في العقد وفق الفقرتين 22 و25.

48. يُحدّد مبلغ هذا العجز بغض النظر عن:
أ. ما إذا كان العمل قد بدأ في العقد أم لا؛ أو
ب. مرحلة إنجاز نشاط العقد؛ أو
ج. مبلغ الفوائض المتوقع أن ينشأ عن عقود الإنشاء التجارية الأخرى التي لا تعالج على أنها عقد إنشاء واحد وفق الفقرة 14.

التغيرات في التقديرات

49. تُطبّق طريقة نسبة الإنجاز على أساس تراكمي في كل فترة للقوائم المالية إلى التقديرات الحالية لإيراد العقد وتكاليف العقد. على ذلك تتم المحاسبة عن أثر التغير في التقديرات لإيراد العقد أو تكاليف العقد، أو الأثر من التغير في تقدير نتيجة العقد كتغير في التقدير المحاسبي (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات)

المحاسبية، والأخطاء). تستخدم التقديرات المعدلة في تحديد مبلغ الإيراد والمصروفات المثبتة في قائمة الأداء المالي في الفترة التي حصل فيها التغيير وفي الفترات اللاحقة.

الإفصاح

50. يجب على الجهة الإفصاح عن:
أ. مبلغ إيراد العقد المثبت على أنه إيراد في الفترة؛ و
ب. الطرق المستخدمة في تحديد إيراد العقد المثبت في الفترة؛ و
ج. الطرق المستخدمة في تحديد مرحلة إنجاز العقود تحت التنفيذ.
51. يجب على الجهة الإفصاح عن كل ما يلي للعقود تحت التنفيذ في تاريخ القوائم المالية:
أ. المبلغ الإجمالي للتكاليف المجمعة والفوائض المثبتة (ناقصاً العجوزات المثبتة) حتى تاريخه؛ و
ب. مبلغ الدفعات المقدمة المستلمة؛ و
ج. المبالغ المحتجزة.
52. المبالغ المحتجزة هي مبالغ المستخلصات غير المسددة لحين الوفاء بالشروط المحددة في العقد الخاصة بسداد هذه المبالغ، أو حتى تصحح العيوب. المطالبات عن الأعمال المنفذة هي مبالغ إيراد العقد التي صدر لها فواتير عن الأعمال المنجزة من العقد، سواء سُددت من قبل العميل أم لا. أما الدفعات المقدمة فهي مبالغ إيراد العقد المستلمة من العميل قبل تنفيذ العمل المرتبط به.
53. يجب على الجهة أن تعرض:
أ. المبلغ الإجمالي الذي حل أجل استحقاقه من العملاء عن أعمال العقد على أنه أصل؛ و
ب. المبلغ الإجمالي الذي حل أجل استحقاقه للعملاء عن أعمال العقد على أنه التزام.
54. المبلغ الإجمالي الذي حل أجل استحقاقه من العملاء عن أعمال العقد هو صافي مبلغ:
أ. التكاليف المتكبدة زائداً الفوائض المثبتة؛ ناقصاً
ب. مجموع العجوزات المثبتة والمستخلصات لجميع العقود تحت التنفيذ، والتي تتجاوز فيها التكاليف المتكبدة زائداً الفوائض المثبتة التي ستسترد عن طريق إيراد العقد (ناقصاً العجوزات المثبتة) المستخلصات.
55. المبلغ الإجمالي الذي حل أجل استحقاقه للعملاء عن أعمال العقد هو صافي مبلغ:
أ. التكاليف المتكبدة زائداً الفوائض المثبتة؛ ناقصاً
ب. مجموع العجوزات المثبتة والمستخلصات المقدمة لجميع العقود تحت التنفيذ، والتي تتجاوز فيها المستخلصات التكاليف المتكبدة زائداً الفوائض المثبتة المتوقع استردادها من إيراد العقد (ناقصاً العجوزات المثبتة).
56. توجد الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة. قد تنشأ الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة من بنود مثل تكاليف الضمان، أو المطالبات، أو الجزاءات، أو الخسائر المحتملة.

تاريخ السريان

57. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ

في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

57أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 11].

57ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 11].

58. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 11 " عقود الإنشاء"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرطتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أيّ موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل، بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن المواضيع التي شملها البيان معيار عقود الإنشاء.

وبهدف اقتراح معيار عقود الإنشاء الملائم؛ أُجريت دراسة لمعيار عقود الإنشاء الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار عقود الإنشاء أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 11 (طبعة 2022)، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني ووُزِع على 189 جهة، (استُلمت إجابات 154 جهة) كما رُتبت زيارات ميدانية إلى 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها.

لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن الجهات الحكومية لا تقوم حاليًا بأعمال إنشاء أو مقاولات لصالحها أو لصالح أطراف أخرى، كما تأكدت تلك الملاحظة من خلال إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية.

وبالرغم من ذلك، فإن موضوع المعيار يُعد من المواضيع الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام؛ وذلك ضمان شمولية الدليل لجميع الأنشطة الحالية والمستقبلية التي قد تقوم بها الجهات الحكومية.

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
57. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2002. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before July 1, 2002, it shall disclose that fact.	57. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
57A Paragraph 58 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.	57أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 11].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
57B. Paragraphs 2 and 3 were deleted and paragraph 45 was amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	57ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 11].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 11 "عقود الإنشاء" ومعايير المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>Objective</p> <p>The objective of this Standard is to prescribe the accounting treatment of costs and revenue associated with construction contracts. The Standard:</p> <ul style="list-style-type: none"> Identifies the arrangements that are to be classified as construction contracts; Provides guidance on the types of construction contracts that can arise in the public sector; and Specifies the basis for recognition and disclosure of contract expenses and, if relevant, contract revenues. <p>Because of the nature of the activity undertaken in construction contracts, the date at which the contract activity is entered into and the date when the activity is completed usually fall into different reporting periods. In many jurisdictions, construction contracts entered into by public sector entities will not specify an amount of contract revenue. Rather, funding to support the construction activity will be provided by an appropriation or similar allocation of general government revenue, or by aid or grant funds. In these cases, the primary issue in accounting for construction</p>	<p>الهدف</p> <p>هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للتكاليف والإيرادات المرتبطة بعقود الإنشاء. هذا المعيار:</p> <ul style="list-style-type: none"> يحدد الترتيبات التي تصنف على أنها عقود إنشاء؛ يقدم إرشادات بشأن أنواع عقود الإنشاء التي من الممكن أن تنشأ في القطاع العام؛ و يحدّد أساس الإثبات والإفصاح لمصروفات العقد، وإذا كان ذلك مناسباً لإيرادات العقد. <p>بسبب طبيعة النشاط الذي يُنفَّذ في عقود الإنشاء، فإن التاريخ الذي يبدأ فيه نشاط العقد وتاريخ إنجاز النشاط يقعان عادة في فترتي قوائم مالية مختلفتين. في العديد من الدول، لا يُحدّد مبلغ الإيرادات من العقد في عقود الإنشاء المبرمة من قبل جهات القطاع العام، وإنما يُقدّم التمويل لدعم نشاط الإنشاء من خلال اعتمادات مالية أو تخصيص مماثل لإيرادات الحكومة العامة، أو من صناديق المعونات والمنح. في هذه الحالات، تكون المسألة الرئيسة في المحاسبة عن عقود الإنشاء هي (أ) تخصيص تكاليف الإنشاء على فترات القوائم المالية التي نُفِذت فيها أعمال الإنشاء، و(ب) إثبات المصروفات ذات الصلة. في بعض الدول، قد تُؤسس عقود الإنشاء المبرمة من قبل جهات القطاع</p>	<p>لا</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
contracts is the (a) allocation of construction costs to the reporting period in which the construction work is performed, and (b) the recognition of related expenses. In some jurisdictions, construction contracts entered into by public sector entities may be established on a commercial basis or a noncommercial full or partial cost recovery basis. In these cases, the primary issue in accounting for construction contracts is the allocation of both contract revenue and contract costs to the reporting periods in which construction work is performed.	العام على أساس تجاري، أو على أساس غير تجاري ينطوي على استرداد كلي أو جزئي للتكلفة. في هذه الحالات، تكون المسألة الرئيسية في المحاسبة عن عقود الإنشاء هي تخصيص كل من إيراد العقد وتكاليفه على فترات القوائم المالية التي نُفِّذت فيها أعمال الإنشاء.		
Scope	النطاق		
1. A contractor that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for construction contracts.	1. يجب على المقاول الذي يعد ويعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن عقود الإنشاء.	لا	
2. [Deleted]	2. [حذفت].	لا	
3. [Deleted]	3. [حذفت].	لا	
Definitions	تعريفات		
4. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Construction contract</u> is a contract, or a similar binding arrangement, specifically negotiated for the construction of an asset or a combination of assets that are closely interrelated or interdependent in terms of their design,	4. تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار وفقاً للمعنى المحدد قرين كل منها: <u>عقد إنشاء</u> هو عقد، أو ترتيب ملزم مماثل، تم التفاوض بشأنه بالتحديد لإنشاء أصل أو مجموعة من الأصول المترابطة أو المعتمدة على بعضها بشكل وثيق من حيث تصميمها أو تقنياتها أو وظيفتها أو غرضها أو استخدامها النهائي. <u>المقاول</u> هو الجهة التي تقوم بتنفيذ أعمال الإنشاء	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>technology, and function or their ultimate purpose or use.</p> <p><u>Contractor</u> is an entity that performs construction work pursuant to a construction contract.</p> <p><u>Cost plus or cost-based contract</u> is a construction contract in which the contractor is reimbursed for allowable or otherwise defined costs and, in the case of a commercially based contract, an additional percentage of these costs or a fixed fee, if any.</p> <p><u>Fixed price contract</u> is a construction contract in which the contractor agrees to a fixed contract price, or a fixed rate per unit of output, which in some cases is subject to cost escalation clauses.</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.</p>	<p>بموجب عقد إنشاء.</p> <p><u>عقد بالتكلفة</u> مضافاً إليها نسبة أو <u>العقد على أساس التكلفة</u> هو عقد الإنشاء الذي يُعوّض فيه المقاول عن التكاليف المسموح بها أو المعرّفة، وفي حالة العقد على أساس تجاري، تضاف نسبة إضافية من هذه التكاليف أو رسم ثابت، إن وجد.</p> <p><u>عقد بسعر ثابت</u> هو عقد إنشاء يوافق فيه المقاول على سعر ثابت للعقد أو سعر ثابت لكل وحدة إنتاج، ويكون خاضعاً في بعض الحالات لشروط زيادة التكلفة.</p> <p>وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في <u>قائمة المصطلحات المعروفة</u> الواردة في نهاية دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>		
Construction Contracts	عقود الإنشاء		
<p>5. A construction contract (the terms construction contract and contract are used interchangeably in the remainder of this Standard) may be negotiated for the construction of a single asset such as a bridge, building, dam, pipeline, road, ship, or tunnel. A construction contract may also deal with the construction of a number of assets that are closely interrelated or interdependent in terms of their</p>	<p>5. يمكن التفاوض في عقد الإنشاء (المصطلحان "عقد إنشاء" و "عقد" يُستخدمان بشكل متبادل فيما تبقى في هذا المعيار) لإنشاء أصل واحد كجسر أو بناية أو سد أو خط أنابيب أو طريق أو سفينة أو نفق. كما يمكن أن يتناول عقد الإنشاء إنشاء عدد من الأصول التي يرتبط بعضها ببعض بشكل وثيق أو يعتمد بعضها على بعض بشكل متبادل من حيث تصميمها، وتقنياتها، ووظيفتها أو غرضها النهائي أو</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
design, technology, and function or their ultimate purpose or use – examples of such contracts include those for the construction of reticulated water supply systems, refineries, and other complex infrastructure assets.	استخدامها النهائي – تتضمن الأمثلة على تلك العقود تلك المتعلقة بإنشاء شبكات أنابيب توصيل المياه والمصافي وغيرها من أصول البنية التحتية المعقدة.		
6. For the purposes of this Standard, construction contracts include: a. Contracts for the rendering of services that are directly related to the construction of the asset, for example, those for the services of project managers and architects; and b. Contracts for the destruction or restoration of assets, and the restoration of the environment following the demolition of assets.	6. لأغراض هذا المعيار، تتضمن عقود الإنشاء ما يلي: أ. عقود تقديم الخدمات التي تكون مرتبطة مباشرة بإنشاء أصل، على سبيل المثال، عقود خدمات مديري المشاريع والمعماريين؛ و ب. عقود هدم وترميم الأصول، وإعادة البيئية إلى ما كانت عليه سابقاً بعد هدم الأصول.	لا	
7. For the purposes of this Standard, construction contracts also include all arrangements that are binding on the parties to the arrangement, but which may not take the form of a documented contract. For example, two government departments may enter into a formal arrangement for the construction of an asset, but the arrangement may not constitute a legal contract because, in that jurisdiction, individual departments may not be separate legal entities with the power to contract. However, provided that the arrangement confers similar rights and obligations on the parties to it as if it were in the	7. لأغراض هذا المعيار، تتضمن عقود الإنشاء أيضاً جميع الترتيبات الملزمة لأطراف الترتيب، والتي قد لا تكون على شكل عقد موثق، على سبيل المثال، قد تدخل وزارتان في ترتيب رسمي لإنشاء أصل، ولكن قد لا يشكل الترتيب عقداً نظامياً لأنه في الدولة التي توجد بها الوزارتان قد لا تكون الوزارات الفردية جهات ذات شخصية اعتبارية منفصلة لها سلطة التعاقد. بالرغم من ذلك، فهو يعد عقد إنشاء لأغراض هذا المعيار شريطة أن يمنح هذا الترتيب حقوقاً وواجبات مماثلة للأطراف كما لو كان على شكل عقد. وقد تتضمن تلك الترتيبات الملزمة (على سبيل المثال وليس الحصر) توجيهاً وزارياً، أو قراراً لمجلس الوزراء، أو توجيهاً تشريعياً (كنظام صادر	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>form of a contract, it is a construction contract for the purposes of this Standard. Such binding arrangements could include (but are not limited to) a ministerial direction, a cabinet decision, a legislative direction (such as an Act of Parliament), or a memorandum of understanding.</p>	<p>عن مجلس تشريعي) أو مذكرة تفاهم.</p>		
<p>8. Construction contracts are formulated in a number of ways that, for the purposes of this Standard, are classified as fixed price contracts and cost plus or cost-based contracts. Some commercial construction contracts may contain characteristics of both a fixed price contract and a cost plus or cost-based contract, for example in the case of a cost plus or cost-based contract with an agreed maximum price. In such circumstances, a contractor needs to consider all the conditions in paragraphs 31 and 32 in order to determine when to recognize contract revenue and expenses.</p>	<p>8. تصاغ عقود الإنشاء بعدد من الطرق، وهي - لأغراض هذا المعيار-تصنف على أنها عقود بأسعار ثابتة وعقود بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو عقود على أساس التكلفة. وقد تحوي بعض عقود الإنشاء التجارية خصائص كل من عقد بسعر ثابت وعقد التكلفة زائد الربح أو عقد على أساس التكلفة، فعلى سبيل المثال، في حالة عقد بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو العقد على أساس التكلفة مع الاتفاق على حد لأقصى سعر. في هذه الظروف، يحتاج المقاول إلى الأخذ في الاعتبار جميع الشروط في الفقرتين 31 و32 من أجل تحديد متى يتم إثبات إيرادات ومصروفات العقد.</p>	لا	
<p>9. Cost plus and cost-based contracts encompass both commercial and non-commercial contracts. A commercial contract will specify that revenue to cover the agreed constructor's construction costs and generate a profit margin will be provided by the other parties to the contract. However, a public sector entity may also enter into a noncommercial contract to construct an asset for another entity in return for full or partial reimbursement of costs</p>	<p>9. تشمل العقود بالتكلفة مضافاً إليها نسبة والعقود على أساس التكلفة كلاً من العقود التجارية وغير التجارية. ويحدد العقد التجاري الإيراد الذي سيُجنى من قبل الأطراف الأخرى بالعقد بما يغطي تكاليف الإنشاء المتفق عليها مع المقاول وتوليد هامش ربح. بالرغم من ذلك، قد تدخل أيضاً جهة قطاع عام في عقد غير تجاري لإنشاء أصل في جهة أخرى مقابل تعويض كلي أو جزئي للتكاليف من تلك الجهة أو الجهات الأخرى. في بعض الحالات، قد</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
from that entity or other parties. In some cases, the cost recovery may encompass payments by the recipient entity and specific purpose construction grants or funding from other parties.	يشمل استرداد التكلفة دفعاتٍ من قبل الجهة المستلمة ومنح إنشاء لأغراض محددة أو تمويلًا لأغراض الإنشاء مخصصاً من قبل أطراف أخرى.		
10. In many jurisdictions, where one public sector entity constructs assets for another public sector entity, the cost of construction activity is not recovered directly from the recipient. Rather, the construction activity is funded indirectly (a) by way of a general appropriation or other allocation of general government funds to the contractor, or (b) from general purpose grants from third party funding agencies or other governments. These are classified as fixed price contracts for the purpose of this Standard.	10. في العديد من الدول، عندما تبني جهة قطاع عام أصولاً لجهة قطاع عام أخرى، لا تُسترد تكلفة الإنشاء مباشرة من المستلم، وبدلاً من ذلك، يكون تمويل نشاط الإنشاء بشكل غير مباشر (أ) من خلال طريق الاعتمادات المالية العامة أو تخصيص آخر من أموال الحكومة ذات الأغراض العامة للمقاول، أو (ب) من المنح المخصصة للأغراض العامة من جهات تمويل ليست طرفاً في العقد أو من حكومات أخرى. هذه الحالات تصنف على أنها عقود بأسعار ثابتة لغرض هذا المعيار.	لا	
Contractor	المقاول		
11. A contractor is an entity that enters into a contract to build structures, construct facilities, produce goods, or render services to the specifications of another entity. The term "contractor" includes a general or prime contractor, a subcontractor to a general contractor, or a construction manager.	11. المقاول هو الجهة التي تدخل في تعاقد لإنشاء مبانٍ أو إنشاء مرافق أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات وفق مواصفات جهة أخرى. مصطلح "مقاول" يتضمن المقاول العام أو الرئيس أو مقاول الباطن لمقاول عام أو مدير إنشاء.	لا	
Combining and Segmenting Construction Contracts	تجميع وتجزئة عقود المقاولات		
12. The requirements of this Standard are usually applied separately to each construction contract. However, in certain circumstances, it is necessary to apply the Standard to the separately identifiable	12. تطبق متطلبات هذا المعيار عادة على كل عقد إنشاء على حدة. بالرغم من ذلك، في ظروف معينة، يكون من الضروري تطبيق المعيار على المكونات القابلة للتحديد بشكل منفصل لعقد واحد أو على	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
components of a single contract, or to a group of contracts together, in order to reflect the substance of a contract or a group of contracts.	مجموعة من العقود مجتمعة، وذلك بما يعكس جوهر عقد أو مجموعة من العقود.		
13. When a contract covers a number of assets, the construction of each asset shall be treated as a separate construction contract when: a. Separate proposals have been submitted for each asset; b. Each asset has been subject to separate negotiation, and the contractor and customer have been able to accept or reject that part of the contract relating to each asset; and c. The costs and revenues of each asset can be identified.	13. عندما يغطي عقد ما عدداً من الأصول، يجب معالجة إنشاء كل أصل على أنه عقد إنشاء منفصل عندما: أ. تُقدّم عروض منفصلة لكل أصل؛ و ب. يخضع كل أصل لمفاوضات منفصلة، وكان لدى المقاول والعميل القدرة على قبول أو رفض ذلك الجزء من العقد المتعلق بكل أصل؛ و ج. يمكن تحديد تكاليف وإيرادات كل أصل.	لا	
14. A group of contracts, whether with a single customer or with several customers, shall be treated as a single construction contract when: a. The group of contracts is negotiated as a single package; b. The contracts are so closely interrelated that they are, in effect, part of a single project with an overall margin, if any; and c. The contracts are performed concurrently or in a continuous sequence.	14. يجب معالجة مجموعة من العقود، سواءً مع عميل واحد أم مع عدة عملاء كعقد إنشاء واحد عندما: أ. يكون التفاوض على مجموعة العقود على أنها صفقة واحدة؛ و ب. تكون العقود مترابطة ترابطاً وثيقاً بحيث تكون في الواقع جزءاً من مشروع واحد مع هامش إجمالي للمشروع، إن وجد؛ و ج. تُنفذ العقود بشكل متتابع أو بتسلسل مستمر.	لا	
15. A contract may provide for the construction of an additional asset at the option of the customer, or may be amended to include the construction of an	15. قد ينص العقد على إنشاء أصل إضافي وفق خيار العميل أو قد يُعدّل العقد ليشتمل إنشاء أصل إضافي. ويجب معالجة إنشاء الأصل الإضافي كعقد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>additional asset. The construction of the additional asset shall be treated as a separate construction contract when:</p> <p>a. The asset differs significantly in design, technology, or function from the asset or assets covered by the original contract; or</p> <p>b. The price of the asset is negotiated without regard to the original contract price.</p>	<p>إنشاء منفصل عندما: أ. يختلف الأصل بشكل مهم في التصميم أو التقنية أو الوظيفة عن الأصل أو الأصول التي يغطيها العقد الأصلي؛ أو ب. يكون التفاوض على سعر الأصل دون النظر إلى سعر العقد الأصلي.</p>		
<p>Contract Revenue</p>	<p>إيراد العقد</p>		
<p>16. Contract revenue shall comprise:</p> <p>a. The initial amount of revenue agreed in the contract; and</p> <p>b. Variations in contract work, claims, and incentive payments to the extent that:</p> <p>(i) It is probable that they will result in revenue; and</p> <p>(ii) They are capable of being reliably¹ measured.</p> <p><small>1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.</small></p>	<p>16. يجب أن يتضمن إيراد العقد: أ. القيمة الأولية للإيراد المتفق عليه في العقد؛ و ب. التغييرات في أعمال العقد والمطالبات ودفوعات التحفيز بالقدر الذي يكون: (1) من المحتمل أن ينتج عنها إيراد؛ و (2) من الممكن قياسها بموثوقية¹.</p> <p><small>1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه، وتناقش الفقرة 6 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعايير المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.</small></p>	<p>لا</p>	
<p>17. Contract revenue is measured at the fair value of the consideration received or receivable. Both the initial and ongoing measurement of contract revenue are affected by a variety of uncertainties that depend on the outcome of future events. The</p>	<p>17. يكون قياس إيراد العقد بالقيمة العادلة لل عوض المستلم أو المستحق الاستلام، ويتأثر كل من القياس الأولي والمستمر لإيراد العقد بمجموعة مختلفة من حالات عدم التأكد التي تعتمد على نتيجة أحداث مستقبلية. غالبًا ما تكون التقديرات</p>	<p>لا</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>estimates often need to be revised as events occur and uncertainties are resolved. Where a contract is a cost plus or cost-based contract, the initial amount of revenue may not be stated in the contract. Instead, it may need to be estimated on a basis consistent with the terms and provisions of the contract, such as by reference to expected costs over the life of the contract.</p>	<p>بحاجة إلى تعديل عند وقوع أحداث وزوال الشكوك حول حالات عدم التأكد. وعندما يكون العقد عقداً بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو عقد على أساس التكلفة فإنه من الممكن عدم ذكر القيمة الأولية للإيراد في العقد. بدلاً من ذلك قد يتعين تقدير الإيراد على أساس متسق مع الشروط والأحكام للعقد بالرجوع إلى التكاليف المتوقعة خلال فترة العقد.</p>		
<p>18. In addition, the amount of contract revenue may increase or decrease from one period to the next. For example:</p> <p>a. A contractor and a customer may agree to variations or claims that increase or decrease contract revenue in a period subsequent to that in which the contract was initially agreed;</p> <p>b. The amount of revenue agreed in a fixed price, cost plus, or cost-based contract may increase as a result of cost escalation or other clauses;</p> <p>c. The amount of contract revenue may decrease as a result of penalties arising from delays caused by the contractor in the completion of the contract; or</p> <p>d. When a fixed price contract involves a fixed price per unit of output, contract revenue increases or decreases as the number of units is increased or decreased.</p>	<p>18. بالإضافة إلى ذلك، قد يزداد مبلغ إيراد العقد أو يقل من فترة عن التي تليها. على سبيل المثال:</p> <p>أ. قد يتفق المقاول والعميل على تغييرات أو مطالبات من شأنها أن تزيد أو تقلل من إيراد العقد في فترة تالية للفترة التي جرى فيها الاتفاق الأولي على العقد؛ أو</p> <p>ب. قد يزداد مبلغ الإيراد المتفق عليه في عقد ثابت السعر أو عقد بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو عقد على أساس التكلفة نتيجة لزيادة التكلفة أو لشروط أخرى؛</p> <p>ج. قد تنقص قيمة إيراد العقد نتيجة غرامات ناشئة بسبب تأخر المقاول في إنجاز العقد؛ أو</p> <p>د. عندما يتضمن عقد بسعر ثابت سعراً ثابتاً لكل وحدة من المخرجات، تزداد وتنقص قيمة الإيراد نتيجة لزيادة أو نقص عدد الوحدات.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>19. A variation is an instruction by the customer for a change in the scope of the work to be performed under the contract. A variation may lead to an increase or a decrease in contract revenue. Examples of variations are changes in the specifications or design of the asset, and changes in the duration of the contract. A variation is included in contract revenue when:</p> <p>a. It is probable that the customer will approve the variation and the amount of revenue arising from the variation; and</p> <p>b. The amount of revenue can be reliably measured.</p>	<p>19. التغيير هو تعليمات من العميل لتغيير في نطاق العمل الذي يجب تنفيذه بموجب العقد. قد يؤدي التغيير إلى زيادة أو نقص في إيراد العقد. من الأمثلة على التغييرات، التغيير في مواصفات أو تصميم الأصل والتغييرات في مدة العقد. يُضمّن التغيير في إيراد العقد عندما:</p> <p>أ. يكون من المحتمل أن العميل سيقبل التغيير ومبلغ الإيراد الناشئ من التغيير؛ و</p> <p>ب. يكون من الممكن قياس مبلغ الإيراد بموثوقية.</p>	لا	
<p>20. A claim is an amount that the contractor seeks to collect from the customer or another party as reimbursement for costs not included in the contract price. A claim may arise from, for example, customer-caused delays, errors in specifications or design, and disputed variations in contract work. The measurement of the amounts of revenue arising from claims is subject to a high level of uncertainty, and often depends on the outcome of negotiations. Therefore, claims are only included in contract revenue when:</p> <p>a. Negotiations have reached an advanced stage, such that it is probable that the customer will accept the claim; and</p>	<p>20. المطالبة هي المبلغ الذي يسعى المقاول لتحصيله من العميل أو من طرف آخر تعويضاً عن التكاليف غير المضمنة في سعر العقد. قد تنشأ المطالبة، على سبيل المثال، من تأخيرات بسبب العميل، أو أخطاء في المواصفات أو التصميم والتغييرات المتنازع عليها في أعمال العقد. يخضع قياس مبالغ الإيراد الناشئة من المطالبة لدرجة عالية من عدم التأكد، ويتوقف غالباً على نتيجة المفاوضات. بناءً على ذلك، تُضمن المطالبات في إيراد العقد المطالبات فقط عندما:</p> <p>أ. تكون المفاوضات قد وصلت إلى مرحلة من التقدم يكون من المحتمل معها أن العميل سيقبل المطالبة؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
b. The amount that it is probable will be accepted by the customer can be measured reliably.	ب. يكون من الممكن قياس المبلغ المحتمل أن العميل سيقبله بموثوقية.		
21. Incentive payments are additional amounts paid to the contractor if specified performance standards are met or exceeded. For example, a contract may allow for an incentive payment to the contractor for early completion of the contract. Incentive payments are included in contract revenue when: a. The contract is sufficiently advanced that it is probable that the specified performance standards will be met or exceeded; and b. The amount of the incentive payment can be measured reliably.	21. دفعات التحفيز هي مبالغ إضافية تسدد للمقاول إذا تم الوفاء بمعايير أداء محددة أو تجاوزها. على سبيل المثال، قد يسمح العقد بدفعة تحفيز للمقاول لإنجاز العقد في وقت مبكر. تُضمن في إيرادات العقد دفعات التحفيز عندما: أ. يكون العقد متقدماً بشكل كاف بحيث يكون من المحتمل الوفاء بمعايير الأداء المحددة أو تجاوزها؛ و ب. يمكن قياس مبلغ دفعة التحفيز بموثوقية.	لا	
22. Contractors should review all amounts relating to the construction contract that are paid directly to subcontractors by third party funding agencies, to determine whether they meet the definition of, and recognition criteria for, revenue of the contractor under the terms of the contract. Amounts meeting the definition and recognition criteria for revenue should be accounted for by the contractor in the same way as other contract revenue. Such amounts should also be recognized as contract costs (see paragraph 25). Funding agencies may include national and international aid agencies and multilateral and bilateral development banks.	22. يجب على المقاولين مراجعة جميع المبالغ المتعلقة بعقد الإنشاء والمسددة مباشرة لمقاولي الباطن من قبل جهات تمويل ليست طرفاً في العقد، وذلك لتحديد ما إذا كانت تستوفي تعريف وضوابط إثبات إيرادات المقاول بموجب شروط العقد. يجب على المقاول المحاسبة عن المبالغ التي تستوفي تعريف وضوابط إثبات الإيراد بالطريقة نفسها التي تثبت بها إيرادات العقد الأخرى. يجب أيضاً إثبات هذه المبالغ على أنها تكاليف عقد (انظر الفقرة 25). قد تتضمن وكالات التمويل ووكالات المعونة الوطنية والدولية وبنوك التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف.	لا	
Contract Costs	تكاليف العقد		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>23. Contract costs shall comprise:</p> <p>a. Costs that relate directly to the specific contract;</p> <p>b. Costs that are attributable to contract activity in general, and can be allocated to the contract on a systematic and rational basis; and</p> <p>c. Such other costs as are specifically chargeable to the customer under the terms of the contract.</p>	<p>23. يجب أن تشمل تكاليف العقد:</p> <p>أ. التكاليف التي تتعلق مباشرة بعقد محدد؛ و</p> <p>ب. التكاليف التي تنسب إلى نشاط العقد بشكل عام، ويمكن تخصيصها على العقد على أساس منتظم ومنطقي؛ و</p> <p>ج. التكاليف الأخرى والتي يتحملها تحديداً العميل بموجب شروط العقد.</p>	لا	
<p>24. Costs that relate directly to a specific contract include:</p> <p>a. Site labor costs, including site supervision;</p> <p>b. Costs of materials used in construction;</p> <p>c. Depreciation of plant and equipment used on the contract;</p> <p>d. Costs of moving plant, equipment, and materials to and from the contract site;</p> <p>e. Costs of hiring plant and equipment;</p> <p>f. Costs of design and technical assistance that are directly related to the contract;</p> <p>g. The estimated costs of rectification and guarantee work, including expected warranty costs; and</p> <p>h. Claims from third parties.</p> <p>These costs may be reduced by any incidental revenue that is not included in contract revenue, for</p>	<p>24. تتضمن التكاليف التي ترتبط بشكل مباشر بعقد محدد:</p> <p>أ. تكاليف الأيدي العاملة في الموقع، بما في ذلك الإشراف على الموقع؛ و</p> <p>ب. تكاليف المواد المستخدمة في الإنشاء؛ و</p> <p>ج. استهلاك الآلات والمعدات المستخدمة بموجب العقد؛ و</p> <p>د. تكاليف نقل الآلات والمعدات والمواد إلى موقع العقد ومنه؛ و</p> <p>هـ. تكاليف استئجار الآلات والمعدات؛ و</p> <p>و. تكاليف التصميم والمساعدة الفنية المرتبطة بالعقد بشكل مباشر؛ و</p> <p>ز. التكاليف المقدرة لتصحيح وضمن العمل، بما في ذلك تكاليف الضمان المتوقعة؛ و</p> <p>ح. المطالبات من أطراف ثالثة.</p> <p>قد تخفض هذه التكاليف من خلال أي إيراد عرضي لم يتضمنه إيراد العقد، على سبيل المثال، الإيراد من بيع فائض المواد في نهاية العقد.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
example, revenue from the sale of surplus materials at the end of the contract.			
25. Contractors should review all amounts relating to the construction contract paid directly by subcontractors and which are reimbursed by third party funding agencies, to determine whether they qualify as contract costs. Amounts meeting the definition of, and recognition criteria for, contract expenses should be accounted for by the contractor in the same way as other contract expenses. Amounts reimbursed by third party funding agencies that meet the definition of, and recognition criteria for, revenue should be accounted for by the contractor in the same way as other contract revenue (see paragraph 22).	25. يجب على المقاولين مراجعة جميع المبالغ المتعلقة بعقد الإنشاء التي تسدد مباشرة من قبل مقاولي الباطن والتي تعوضها جهات تمويل ليست طرفاً في العقد، لتحديد ما إذا كانت مؤهلة لاعتبارها تكاليف للعقد. يجب على المقاول المحاسبة عن المبالغ التي تستوفي تعريف وضوابط إثبات مصروفات العقد بالطريقة نفسها التي يتم بها إثبات مصروفات العقد الأخرى. يجب على المقاول المحاسبة عن المبالغ التي تم تعويضها من قبل جهات تمويل ليست طرفاً في العقد والتي تستوفي تعريف وضوابط إثبات الإيراد بنفس الطريقة التي يتم بها إثبات إيرادات العقد الأخرى (انظر الفقرة 22).	لا	
26. Costs that may be attributable to contract activity in general and can be allocated to specific contracts include: a. Insurance; b. Costs of design that are not directly related to a specific contract; and c. Construction overheads. Such costs are allocated using methods that (a) are systematic and rational, and (b) are applied consistently to all costs having similar characteristics. The allocation is based on the normal level of construction activity. Construction	26. التكاليف التي قد تنسب إلى نشاط العقود بشكل عام ويمكن تخصيصها على عقود محددة تتضمن: أ. التأمين؛ و ب. تكاليف التصميم التي لا ترتبط بشكل مباشر بعقد محدد؛ و ج. تكاليف الإنشاء الإضافية. تخصص هذه التكاليف باستخدام الطرق التي (أ) تكون منتظمة ومنطقية و(ب) تُطبق تطبيقاً متسقاً على جميع التكاليف ذات الخصائص المتشابهة. يكون التخصيص بناءً على المستوى العادي لنشاط الإنشاء. تتضمن تكاليف الإنشاء الإضافية تكاليف إعداد وتجهيز كشف رواتب	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
overheads include costs such as the preparation and processing of construction personnel payroll. Costs that may be attributable to contract activity in general and can be allocated to specific contracts also include borrowing costs when the contractor adopts the allowed alternative treatment in IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i> .	موظفي الإنشاء. وتتضمن التكاليف التي يمكن أن تعزى إلى نشاط العقد بشكل عام ويمكن تخصيصها على عقود محددة أيضًا تكاليف الاقتراض عندما يطبق المقاول المعالجة البديلة المسموح بها في معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i> .		
27. Costs that are specifically chargeable to the customer under the terms of the contract may include some general administration costs and development costs for which reimbursement is specified in the terms of the contract.	27. قد تتضمن التكاليف التي يتحملها تحديداً العميل بموجب شروط العقد بعض التكاليف الإدارية العامة وتكاليف التطوير التي تحدد شروط العقد كيفية استردادها.	لا	
28. Costs that cannot be attributed to contract activity or cannot be allocated to a contract are excluded from the costs of a construction contract. Such costs include: a. General administration costs for which reimbursement is not specified in the contract; b. Selling costs; c. Research and development costs for which reimbursement is not specified in the contract; and d. Depreciation of idle plant and equipment that is not used on a particular contract.	28. التكاليف التي لا يمكن أن تنسب إلى نشاط العقد أو لا يمكن تخصيصها للعقد تُستثنى من تكاليف عقد الإنشاء. تتضمن تلك التكاليف: أ. تكاليف الإدارة الخاصة التي لم يحدد لها تعويض في العقد؛ و ب. تكاليف البيع؛ و ج. تكاليف البحث والتطوير التي لم يحدد تعويضها في العقد؛ و د. استهلاك الآلات والمعدات العاطلة عن العمل التي لم تستخدم في عقد معين.	لا	
29. Contract costs include the costs attributable to a contract for the period from the date of securing the contract to the final completion of the contract.	29. تتضمن تكاليف العقد التكاليف التي تنسب إلى عقد للفترة من تاريخ تأمين العقد حتى إنجاز العقد بشكل نهائي. مع ذلك، فإن التكاليف المرتبطة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>However, costs that relate directly to a contract and that are incurred in securing the contract are also included as part of the contract costs, if they can be separately identified and measured reliably and it is probable that the contract will be obtained. When costs incurred in securing a contract are recognized as an expense in the period in which they are incurred, they are not included in contract costs when the contract is obtained in a subsequent period.</p>	<p>بالعقد بشكل مباشر والمتكبّدة في سبيل تأمين العقد تضمّن كذلك على أنها جزء من تكاليف العقد إذا كان من الممكن تحديدها بشكل منفصل وقياسها بموثوقية وكان من المحتمل الحصول على العقد. عندما تُثبت التكاليف المتكبّدة في سبيل تأمين العقد على أنها مصروف في الفترة التي أنفقت فيها، فإنها لا تضمّن في تكاليف العقد عندما يؤكّد الحصول على العقد في فترة لاحقة.</p>		
<p>Recognition of Contract Revenue and Expenses</p>	<p>إثبات إيرادات العقد ومصروفاته</p>		
<p>30. When the outcome of a construction contract can be estimated reliably, contract revenue and contract costs associated with the construction contract shall be recognized as revenue and expenses respectively by reference to the stage of completion of the contract activity at the reporting date. An expected deficit on a construction contract to which paragraph 44 applies shall be recognized as an expense immediately in accordance with paragraph 44.</p>	<p>30. عندما يمكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية فإنه يجب إثبات إيرادات العقد وتكاليف العقد المرتبطة بعقد الإنشاء على أنها إيرادات ومصروفات على التوالي بالرجوع إلى مرحلة إنجاز نشاط العقد في تاريخ القوائم المالية. كما يجب فوراً إثبات أي عجز متوقع في عقد الإنشاء الذي تنطبق عليه الفقرة 44 كمصروف وفق الفقرة 44.</p>	لا	
<p>31. In the case of a fixed price contract, the outcome of a construction contract can be estimated reliably when all the following conditions are satisfied: a. Total contract revenue, if any, can be measured reliably;</p>	<p>31. في حالة عقد بسعر ثابت، يمكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية إذا استوفيت جميع الشروط التالية: أ. يمكن قياس مجموع إيرادات العقد، إن وجد، بموثوقية؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>b. It is probable that the economic benefits or service potential associated with the contract will flow to the entity;</p> <p>c. Both the contract costs to complete the contract and the stage of contract completion at the reporting date can be measured reliably; and</p> <p>d. The contract costs attributable to the contract can be clearly identified and measured reliably, so that actual contract costs incurred can be compared with prior estimates.</p>	<p>ب. من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالعقد للجهة؛ و</p> <p>ج. يمكن قياس كل من التكاليف المقدرة لاستكمال أعمال العقد حتى الإنجاز ومرحلة إنجاز أعمال العقد في تاريخ القوائم المالية بموثوقية؛ و</p> <p>د. يمكن تحديد تكاليف العقد، التي تنسب إلى العقد، بشكل واضح وقياسها بموثوقية، بحيث يمكن مقارنة تكاليف العقد الفعلية المتكبدة بالتقديرات السابقة.</p>		
<p>32. In the case of a cost plus or cost-based contract, the outcome of a construction contract can be estimated reliably when all the following conditions are satisfied:</p> <p>a. It is probable that the economic benefits or service potential associated with the contract will flow to the entity; and</p> <p>b. The contract costs attributable to the contract, whether or not specifically reimbursable, can be clearly identified and measured reliably.</p>	<p>32. في حالة عقد بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو العقد على أساس التكلفة، يمكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية إذا استُوفي الشرطان التاليان معاً:</p> <p>أ. من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة المتعلقة بالعقد للجهة؛ و</p> <p>ب. أن تكون تكاليف العقد التي تنسب له - سواء كان سيعوّض عنها أم لا - يمكن تحديدها بوضوح وقياسها بموثوقية.</p>	لا	
<p>33. The recognition of revenue and expenses by reference to the stage of completion of a contract is often referred to as the percentage of completion method. Under this method, contract revenue is matched with the contract costs incurred in</p>	<p>33. يشار إلى إثبات الإيراد والمصروفات بالرجوع إلى مرحلة إنجاز العقد بطريقة نسبة الإنجاز. في هذه الطريقة، يُقَابَل إيراد العقد مع التكاليف المتكبدة للوصول إلى مرحلة الإنجاز، لينتج عنها تقرير الإيراد والمصروفات والفائض/ العجز التي من الممكن أن</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
reaching the stage of completion, resulting in the reporting of revenue, expenses, and surplus/deficit that can be attributed to the proportion of work completed. This method provides useful information on the extent of contract activity and performance during a period.	تعزى إلى النسبة المنجزة من العمل. تقدم هذه الطريقة معلومات مفيدة عن نشاط العقد والأداء خلال الفترة.		
34. Under the percentage of completion method, contract revenue is recognized as revenue in the statement of financial performance in the reporting periods in which the work is performed. Contract costs are usually recognized as an expense in the statement of financial performance in the reporting periods in which the work to which they relate is performed. However, where it is intended at inception of the contract that contract costs are to be fully recovered from the parties to the construction contract, any expected excess of total contract costs over total contract revenue for the contract is recognized as an expense immediately in accordance with paragraph 44.	34. بموجب طريقة نسبة الإنجاز، يُثبت إيرادات العقد كإيرادات في قائمة الأداء المالي في فترات القوائم المالية التي أدّي فيها العمل. تُثبت تكاليف العقد عادة على أنها مصروفات في قائمة الأداء المالي في فترات القوائم المالية التي تُقَدّ فيها العملُ ذو العلاقة. مع ذلك، عندما يقصد عند نشأة العقد أن تُستردّ تكاليف العقد بشكل كامل من أطراف عقد الإنشاء، يُثبت فوراً أي تجاوز متوقع في إجمالي تكاليف العقد على إيرادات العقد على أنه مصروف وفق الفقرة 44.	لا	
35. A contractor may have incurred contract costs that relate to future activity on the contract. Such contract costs are recognized as an asset, provided it is probable that they will be recovered. Such costs represent an amount due from the customer and are often classified as contract work in progress.	35. قد يتكبّد المقاول تكاليف للعقد تتعلق بأنشطة مستقبلية على العقد، وتُثبت تكاليف العقد هذه على أنها أصل شريطة أن يكون من المحتمل أن تُستردّ. مثل هذه التكاليف تمثل مبلغاً حل أجل استحقاقه من العميل، وغالباً ما تصنف على أنها أعمال عقود تحت التنفيذ.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>36. The outcome of a construction contract can only be estimated reliably when it is probable that the economic benefits or service potential associated with the contract will flow to the entity. However, when an uncertainty arises about the collectability of an amount already included in contract revenue, and already recognized in the statement of financial performance, the uncollectable amount or the amount in respect of which recovery has ceased to be probable is recognized as an expense rather than as an adjustment of the amount of contract revenue.</p>	<p>36. يمكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية فقط عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة مرتبطة بالعقد إلى الجهة. مع ذلك، عندما ينشأ عدم تأكد حول قابلية تحصيل مبلغ مضمن سابقاً في إيراد العقد ومثبت سابقاً في قائمة الأداء المالي، يُثبت المبلغ غير القابل للتحصيل أو المبلغ الذي لم يعد هناك احتمال لاسترداده كمصروف بدلاً من تعديل مبلغ إيراد العقد.</p>	لا	
<p>37. An entity is generally able to make reliable estimates after it has agreed to a contract that establishes:</p> <p>a. Each party's enforceable rights regarding the asset to be constructed;</p> <p>b. The consideration, if any, to be exchanged; and</p> <p>c. The manner and terms of settlement.</p> <p>It is also usually necessary for the entity to have an effective internal financial budgeting and reporting system. The entity reviews and, when necessary, revises the estimates of contract revenue and contract costs as the contract progresses. The need for such revisions does not necessarily indicate that the outcome of the contract cannot be estimated reliably.</p>	<p>37. تكون الجهة عموماً قادرة على إجراء تقديرات موثوق بها بعد أن تكون قد وافقت على العقد الذي يحدد:</p> <p>أ. الحقوق القابلة للإنفاذ لكل طرف فيما يتعلق بالأصل قيد الإنشاء؛ و</p> <p>ب. العوض الواجب مبادلته، إن وجد؛ و</p> <p>ج. طريقة وشروط التسوية.</p> <p>من الضروري عادة أيضاً أن يكون لدى الجهة نظام داخلي فاعل للموازنات وإعداد التقارير المالية. تقوم الجهة بمراجعة و، وعندما يكون ذلك ضرورياً، تعديل تقديرات التكاليف وإيراد العقد مع تقدم الإنجاز أثناء تقديم الخدمة. لا تعنى الحاجة إلى هذه التعديلات بالضرورة عدم إمكانية تقدير نتيجة العقد بموثوقية.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>38. The stage of completion of a contract may be determined in a variety of ways. The entity uses the method that measures reliably the work performed. Depending on the nature of the contract, the methods may include:</p> <p>a. The proportion that contract costs incurred for work performed to date bear to the estimated total contract costs;</p> <p>b. Surveys of work performed; or</p> <p>c. Completion of a physical proportion of the contract work.</p> <p>Progress payments and advances received from customers often do not reflect the work performed</p>	<p>38. يمكن تحديد مرحلة إنجاز العقد بعدة طرق. تستخدم الجهة الطريقة التي تقيس بها الأعمال المنجزة بموثوقية تبعاً لطبيعة العقد، وقد تتضمن الطرق:</p> <p>أ. نسبة التكاليف المتكبدة للعمل المنجز حتى تاريخه إلى التكاليف الكلية المقدرة للعقد؛ أو</p> <p>ب. استبيانات العمل المنجز؛ أو</p> <p>ج. إنجاز نسبة مادية من أعمال العقد.</p> <p>لا تعكس غالباً دفعاتُ المستخلصات والدفعات المقدمة المستلمة من العميل الأعمال المنجزة.</p>	لا	
<p>39. When the stage of completion is determined by reference to the contract costs incurred to date, only those contract costs that reflect work performed are included in costs incurred to date. Examples of contract costs that are excluded are:</p> <p>a. Contract costs that relate to future activity on the contract, such as costs of materials that have been delivered to a contract site or set aside for use in a contract, but not yet installed, used, or applied during contract performance, unless the materials have been made especially for the contract; and</p>	<p>39. عندما تُحدّد مرحلة الإنجاز بالرجوع إلى تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه، فإن تكاليف العقد التي تعكس العمل المنجز هي ما يُضمّن في التكاليف المتكبدة حتى تاريخه فقط. من الأمثلة على تكاليف العقد المستثناة:</p> <p>أ. تكاليف العقد المتعلقة بنشاط مستقبلي للعقد، كتكاليف المواد التي نُقلت إلى موقع العقد، أو الموضوعة جانباً لاستخدامها في العقد، ولكن لم تُركّب بعد، أو تُستخدم أو تطبّق خلال تنفيذ العقد، ما لم تكن تلك المواد مصنوعة خصيصاً للعقد؛ و</p> <p>ب. الدفعات المقدمة لمقاولي الباطن قبل بدء العمل الذي سيتم إنجازه بموجب عقد الباطن.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
b. Payments made to subcontractors in advance of work to be performed under the subcontract.			
<p>40. When the outcome of a construction contract cannot be estimated reliably:</p> <p>a. Revenue shall be recognized only to the extent of contract costs incurred that it is probable will be recoverable; and</p> <p>b. Contract costs shall be recognized as an expense in the period in which they are incurred.</p> <p>An expected deficit on a construction contract to which paragraph 44 applies shall be recognized as an expense immediately in accordance with paragraph 44.</p>	<p>40. عندما لا يكون من الممكن تقدير نتيجة عقد الإنشاء بموثوقية: أ. يجب إثبات الإيراد فقط إلى حد تكاليف العقد المتكبدة والتي من المحتمل أن تكون قابلة للاسترداد؛ و ب. يجب إثبات تكاليف العقد كمصروفات في الفترة المتكبدة فيها تلك التكاليف. يجب إثبات العجز المتوقع من عقد الإنشاء الذي تنطبق عليه الفقرة 44 كمصروفات فوراً وفق الفقرة 44.</p>	لا	
<p>41. During the early stages of a contract, it is often the case that the outcome of the contract cannot be estimated reliably. Nevertheless, it may be probable that the entity will recover the contract costs incurred. Therefore, contract revenue is recognized only to the extent of costs incurred that are expected to be recoverable. As the outcome of the contract cannot be estimated reliably, no surplus or deficit is recognized. However, even though the outcome of the contract cannot be estimated reliably, it may be probable that total contract costs will exceed total contract revenues.</p>	<p>41. خلال المراحل الأولى من العقد، لا يمكن غالباً تقدير نتيجة العقد على نحو موثوق. مع ذلك، قد أن تسترد الجهة تكاليف العقد المتكبدة. بناء على ذلك، تُثبت إيراد العقد فقط إلى حد التكاليف المتكبدة والتي من المتوقع أن تكون قابلة للاسترداد. نظراً لعدم إمكانية تقدير نتيجة العقد بموثوقية، لا يُثبت الفائض أو العجز. لكن، رغم عدم التمكن من تقدير نتيجة العقد بموثوقية، قد يكون من المحتمل أن يتجاوز مجموع تكاليف العقد مجموع إيرادات العقد. في هذه الحالات، يُثبت أي تجاوز متوقع في مجموع تكاليف العقد على مجموع إيرادات العقد كمصروف فوراً وفق الفقرة</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
In such cases, any expected excess of total contract costs over total contract revenues for the contract is recognized as an expense immediately in accordance with paragraph 44.	.44		
42. Where contract costs that are to be reimbursed by parties to the contract are not probable of being recovered, they are recognized as an expense immediately. Examples of circumstances in which the recoverability of contract costs incurred may not be probable, and in which contract costs may need to be recognized as an expense immediately, include contracts: a. That are not fully enforceable, that is, their validity is seriously in question; b. The completion of which is subject to the outcome of pending litigation or legislation; c. Relating to properties that are likely to be condemned or expropriated; d. Where the customer is unable to meet its obligations; or e. Where the contractor is unable to complete the contract or otherwise meet its obligations under the contract.	42. عندما يكون من غير المحتمل استرداد تكاليف العقد التي يتعين التعويض عنها من قبل أطراف العقد، تُثبت تلك التكاليف فوراً كمصروف. من أمثلة الظروف التي يكون فيها عدم استرداد تكاليف العقد المتكبدة محتملاً، والتي قد تتطلب إثبات تكاليف العقد فوراً كمصروف، تلك التي تتضمن العقود: أ. التي تكون غير قابلة للإنفاذ بشكل كامل، والتي يكون سريانها موضع شك كبير؛ أو ب. التي يكون إنجازها خاضعاً لنتيجة مقاضاة أو تشريع معلق؛ أو ج. المتعلقة بالعقارات المحتمل مصادرتها أو نزع ملكيتها؛ أو د. التي يكون فيها العميل غير قادر على الوفاء بواجباته؛ أو هـ. التي يكون فيها المقاول غير قادر على إكمال العقد أو - بصورة أخرى - غير قادر على الوفاء بواجباته بموجب العقد.	لا	
43. When the uncertainties that prevented the outcome of the contract being estimated reliably no longer exist, revenue and expenses associated with the construction contract shall be recognized in	43. عندما تزول حالات عدم التأكد التي حالت دون تقدير نتيجة العقد بموثوقية، يجب إثبات الإيراد والمصروفات المرتبطة بعقد الإنشاء وفق الفقرة 30 بدلاً من الفقرة 40.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
accordance with paragraph 30 rather than in accordance with paragraph 40.			
Recognition of Expected Deficits	إثبات العجز المتوقع		
44. In respect of construction contracts in which it is intended at inception of the contract that contract costs are to be fully recovered from the parties to the construction contract, when it is probable that total contract costs will exceed total contract revenue, the expected deficit shall be recognized as an expense immediately.	44. بالنسبة لعقود الإنشاء التي يقصد عند نشأة العقد أن تُسترد تكاليف العقد بالكامل من أطراف عقد الإنشاء، عندما يكون من المحتمل أن يتجاوز مجموع تكاليف العقد مجموع إيرادات العقد، يجب إثبات العجز المتوقع على أنه مصروف فوراً.	لا	
45. Public sector entities may enter into construction contracts that specify that the revenue intended to cover the construction costs will be provided by the other parties to the contract. This may occur where, for example: a. Government departments and agencies that are largely dependent on appropriations or similar allocations of government revenue to fund their operations are also empowered to contract with commercial public sector entities or private sector entities for the construction of assets on a commercial or full cost recovery basis; or b. Government departments and agencies transact with each other on an arm's length or commercial basis as may occur under a	45. قد تدخل جهات القطاع العام في عقود الإنشاء التي تحدد أن الإيراد الذي يقصد منه تغطية تكاليف الإنشاء سيؤمّر من قبل أطراف أخرى. قد يحدث ذلك، على سبيل المثال، عندما: أ. يكون لدى الوزارات والجهات الحكومية الأخرى -التي تعتمد بشكل كبير على الاعتمادات المالية أو ما يشابهها من مخصصات مشابهة من إيرادات الحكومة لتمويل عملياتها -سلطة التعاقد مع جهات قطاع عام تجارية أو جهات قطاع خاص لإنشاء أصول على أساس تجاري أو على أساس استرداد التكلفة بشكل كامل؛ أو ب. تتعامل الوزارات والجهات الحكومية الأخرى مع بعضها البعض على أساس التصرف الحر أو على أساس تجاري على النحو الذي قد يحدث بموجب نموذج "المشتري-المورد" أو نموذج حكومي مشابه. في هذه الحالات، يُثبّت العجز المتوقع من عقد	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>"purchaser- provider" or similar model of government. In these cases, an expected deficit on a construction contract is recognized immediately in accordance with paragraph 44.</p>	<p>الإنشاء فوراً وفق الفقرة 44.</p>		
<p>46. As noted in paragraph 9, in some cases a public sector entity may enter into a construction contract for less than full cost recovery from the other parties to the contract. In these cases, funding in excess of that specified in the construction contract will be provided from an appropriation or other allocation of government funds to the contractor, or from general purpose grants from third party funding agencies or other governments. The requirements of paragraph 44 do not apply to these construction contracts.</p>	<p>46. كما ذكر في الفقرة 9، في بعض الحالات قد تدخل جهة قطاع عام في عقد إنشاء مقابل استرداد مبلغ أقل من التكلفة الكاملة من أطراف العقد الأخرى. في هذه الحالات، يُموّل المبلغ الذي يتجاوز المبلغ المحدد في عقد الإنشاء والذي سيُقدّم إلى المقاول من الاعتمادات المالية أو من مخصصات أخرى من أموال الحكومة، أو من المنح ذات الغرض العام من جهات تمويل ليست طرفاً في العقد أو من حكومات أخرى. متطلبات الفقرة 44 لا تنطبق على عقود الإنشاء هذه.</p>	لا	
<p>47. In determining the amount of any deficit under paragraph 44, total contract revenue and total contract costs may include payments made directly to subcontractors by third party funding agencies in accordance with paragraphs 22 and 25.</p>	<p>47. لتحديد مبلغ أي عجز بموجب الفقرة 44، قد يتضمن مجموع إيرادات العقد ومجموع تكاليف العقد دفعات تُقدّم بشكل مباشر لمقاولي الباطن من قبل جهات تمويل ليست طرفاً في العقد وفق الفقرتين 22 و25.</p>	لا	
<p>48. The amount of such a deficit is determined irrespective of: a. Whether or not work has commenced on the contract; b. The stage of completion of contract activity; or</p>	<p>48. يُحدّد مبلغ هذا العجز بغض النظر عن: أ. ما إذا كان العمل قد بدأ في العقد أم لا؛ أو ب. مرحلة إنجاز نشاط العقد؛ أو ج. مبلغ الفوائض المتوقع أن ينشأ عن عقود الإنشاء التجارية الأخرى التي لا تعالج على أنها عقد إنشاء واحد وفق الفقرة 14.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
c. The amount of surpluses expected to arise on other commercial construction contracts that are not treated as a single construction contract in accordance with paragraph 14.			
Changes in Estimates	التغيرات في التقديرات		
49. The percentage of completion method is applied on a cumulative basis in each reporting period to the current estimates of contract revenue and contract costs. Therefore, the effect of a change in the estimate of contract revenue or contract costs, or the effect of a change in the estimate of the outcome of a contract, is accounted for as a change in accounting estimate (see IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> .) The changed estimates are used in the determination of the amount of revenue and expenses recognized in the statement of financial performance in the period in which the change is made and in subsequent periods.	49. تُطبَّق طريقة نسبة الإنجاز على أساس تراكمي في كل فترة للقوائم المالية إلى التقديرات الحالية لإيراد العقد وتكاليف العقد. على ذلك تتم المحاسبة عن أثر التغيير في التقديرات لإيراد العقد أو تكاليف العقد، أو الأثر من التغيير في تقدير نتيجة العقد كتغير في التقدير المحاسبي (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i>). تستخدم التقديرات المعدلة في تحديد مبلغ الإيراد والمصروفات المثبتة في قائمة الأداء المالي في الفترة التي حصل فيها التغيير وفي الفترات اللاحقة.	لا	
Disclosure	الإفصاح		
50. An entity shall disclose: a. The amount of contract revenue recognized as revenue in the period; b. The methods used to determine the contract revenue recognized in the period; and c. The methods used to determine the stage of completion of contracts in progress.	50. يجب على الجهة الإفصاح عن: أ. مبلغ إيرادات العقد المثبت على أنه إيراد في الفترة؛ و ب. الطرق المستخدمة في تحديد إيرادات العقد المثبت في الفترة؛ و ج. الطرق المستخدمة في تحديد مرحلة إنجاز العقود تحت التنفيذ.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
<p>51. An entity shall disclose each of the following for contracts in progress at the reporting date:</p> <p>a. The aggregate amount of costs incurred and recognized surpluses (less recognized deficits) to date;</p> <p>b. The amount of advances received; and</p> <p>c. The amount of retentions.</p>	<p>51. يجب على الجهة الإفصاح عن كل ما يلي للعقود تحت التنفيذ في تاريخ القوائم المالية:</p> <p>أ. المبلغ الإجمالي للتكاليف المجمعة والفوائض المثبتة (ناقصاً العجوزات المثبتة) حتى تاريخه؛ و</p> <p>ب. مبلغ الدفعات المقدمة المستلمة؛ و</p> <p>ج. المبالغ المحتجزة.</p>	لا	
<p>52. Retentions are amounts of progress billings that are not paid until the satisfaction of conditions specified in the contract for the payment of such amounts, or until defects have been rectified. Progress billings are amounts of contract revenue billed for work performed on a contract, whether or not they have been paid by the customer. Advances are amounts of contract revenue received by the contractor before the related work is performed.</p>	<p>52. المبالغ المحتجزة هي مبالغ المستخلصات غير المسددة لحين الوفاء بالشروط المحددة في العقد الخاصة بسداد هذه المبالغ، أو حتى تُصحَّح العيوب. المطالبات عن الأعمال المنفذة هي مبالغ إيرادات العقد التي صدر لها فواتير عن الأعمال المنجزة من العقد، سواء سُددت من قبل العميل أم لا. أما الدفعات المقدمة فهي مبالغ إيرادات العقد المستلمة من العميل قبل تنفيذ العمل المرتبط به.</p>	لا	
<p>53. An entity shall present:</p> <p>a. The gross amount due from customers for contract work as an asset; and</p> <p>b. The gross amount due to customers for contract work as a liability.</p>	<p>53. يجب على الجهة أن تعرض:</p> <p>أ. المبلغ الإجمالي الذي حل أجل استحقاقه من العملاء عن أعمال العقد على أنه أصل؛ و</p> <p>ب. المبلغ الإجمالي الذي حل أجل استحقاقه للعملاء عن أعمال العقد على أنه التزام.</p>	لا	
<p>54. The gross amount due from customers for contract work is the net amount of:</p> <p>a. Costs incurred plus recognized surpluses; less</p> <p>b. The sum of recognized deficits and progress billings for all contracts in progress for which</p>	<p>54. المبلغ الإجمالي الذي حل أجل استحقاقه من العملاء عن أعمال العقد هو صافي مبلغ:</p> <p>أ. التكاليف المتكبدة زائداً الفوائض المثبتة، ناقصاً</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
costs incurred plus recognized surpluses to be recovered by way of contract revenue (less recognized deficits) exceed progress billings.	ب. مجموع العجوزات المثبتة والمستخلصات لجميع العقود تحت التنفيذ، والتي تتجاوز فيها التكاليف المتكبدة زائداً الفوائض المثبتة التي سُنسترد عن طريق إيراد العقد (ناقصاً العجوزات المثبتة) المستخلصات.		
55. The gross amount due to customers for contract work is the net amount of: a. Costs incurred plus recognized surpluses; less b. The sum of recognized deficits and progress billings for all contracts in progress for which progress billings exceed costs incurred plus recognized surpluses to be recovered by way of contract revenue (less recognized deficits).	55. المبلغ الإجمالي الذي حل أجل استحقاقه للعملاء عن أعمال العقد هو صافي مبلغ: أ. التكاليف المتكبدة زائداً الفوائض المثبتة، ناقصاً ب. مجموع العجوزات المثبتة والمستخلصات المقدمة لجميع العقود تحت التنفيذ، والتي تتجاوز فيها المستخلصات التكاليف المتكبدة زائداً الفوائض المثبتة المتوقع استردادها من إيراد العقد (ناقصاً العجوزات المثبتة).	لا	
56. Guidance on the disclosure of contingent liabilities and contingent assets can be found in IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i> . Contingent liabilities and contingent assets may arise from such items as warranty costs, claims, penalties, or possible losses.	56. توجد الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i> . قد تنشأ الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة من بنود مثل تكاليف الضمان، أو المطالبات، أو الجزاءات، أو الخسائر المحتملة.	لا	
Effective Date	تاريخ السريان		
57. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after July 1, 2002. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a	57. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2002 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
period beginning before July 1, 2002, it shall disclose that fact.	فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.		
57A Paragraph 58 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period.	57أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 11].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
57B. Paragraphs 2 and 3 were deleted and paragraph 45 was amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	57ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 11].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
58. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual	58. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.		

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 11.</i>	<i>ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 11 ، لكنها لا تشكل جزءاً منه.</i>
Disclosure of Accounting Policies	الإفصاح عن السياسات المحاسبية
1. The following are examples of accounting policy disclosures for a department that enters noncommercial construction contracts with other government agencies for full, partial, or no cost recovery from the other parties to the contract. The department is also empowered to enter into commercial construction contracts with commercial public sector entities and private sector entities, and to enter full cost recovery construction contracts with certain state hospitals and state universities	1. فيما يلي أمثلة للإفصاحات الخاصة بالسياسة المحاسبية لجهة حكومية تبرم عقود إنشاء غير تجارية مع جهات حكومية أخرى مقابل استرداد كامل أو جزئي للتكلفة أو بدون استرداد للتكلفة من الأطراف الأخرى في العقد. لدى الوزارة كذلك سلطة إبرام عقود إنشاء تجارية مع جهات القطاع العام التجارية ومنشآت القطاع الخاص، وإبرام عقود إنشاء تنص على استرداد كامل التكلفة مع مستشفيات حكومية وجامعات حكومية معينة.
<i>Noncommercial Contracts</i>	<i>العقود غير التجارية</i>
2. Contract costs are recognized as an expense on the percentage of completion method, measured by reference to the percentage of labor hours incurred to date to estimated total labor hours for each contract. In some cases, certain construction activity and technical supervision have been subcontracted to private sector contractors for a fixed "completion of contract" fee. Where this has occurred, the subcontracted costs are recognized as an expense on the percentage of completion method for each subcontract.	2. تُثبت تكاليف العقد كمصروف باستخدام طريقة نسبة الإنجاز، وتقاس التكلفة بالرجوع إلى نسبة ساعات العمل المتكبدة حتى تاريخه إلى مجموع ساعات العمل المقدرة لكل عقد. في بعض الحالات، يتم منح عقود من الباطن للأنشطة إنشاء معينة وإشراف فني مع مقاولين في القطاع الخاص مقابل سعر ثابت "لإنجاز العقد". عندما يحدث هذا الأمر يتم إثبات تكاليف التعاقد من الباطن كمصروف باستخدام طريقة نسبة الإنجاز لكل عقد من الباطن.
3. Contract revenue from full cost recovery contracts and partial cost recovery contracts entered into by the Department is recognized by reference to the recoverable costs incurred during the period, measured by the proportion that recoverable costs incurred to date bear to the estimated total recoverable costs of the contract.	3. يُثبت إيرادات التعاقد من عقود الاسترداد الكلي للتكلفة وعقود الاسترداد الجزئي للتكلفة التي تعاقدت عليها الوزارة بالرجوع إلى التكاليف المتكبدة القابلة للاسترداد خلال الفترة، وتقاس بنسبة التكاليف المتكبدة حتى تاريخه إلى مجموع التكاليف المقدرة القابلة للاسترداد من العقد.
<i>Commercial Contracts</i>	<i>العقود التجارية</i>
4. Revenue from fixed price construction contracts is recognized on the percentage of completion method, measured by reference to the percentage of labor hours incurred to date to estimated total labor hours for each contract.	4. يُثبت إيرادات عقود الإنشاء الثابتة السعر باستخدام طريقة نسبة الإنجاز، وتقاس بالرجوع إلى نسبة ساعات العمل المتكبدة حتى تاريخه إلى مجموع ساعات العمل المقدرة لكل عقد.
5. Revenue from cost plus or cost-based contracts is recognized by reference to the recoverable costs incurred during the period plus the fee earned, measured by the	5. يُثبت الإيراد من العقود بالتكلفة مضافاً إليها نسبة أو عقود على أساس التكلفة بالرجوع إلى التكاليف المتكبدة القابلة للاسترداد خلال الفترة زائداً الرسوم المكتسبة، وتقاس بنسبة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
proportion that costs incurred to date bear to the estimated total costs of the contract.	التكاليف المتكبدة حتى تاريخه إلى مجموع التكاليف المقدرة للعقد.
The Determination of Contract Revenue and Expenses	تحديد إيرادات ومصروفات العقد
6. The following examples deal with a noncommercial and a commercial construction contract. The examples illustrate one method of determining the stage of completion of a contract and the timing of the recognition of contract revenue and expenses (see paragraphs 30–43 of this Standard).	6. تتناول الأمثلة التالية عقد إنشاء غير تجاري وعقد إنشاء تجاري توضح الأمثلة طريقة واحدة لتحديد مرحلة إنجاز العقد ووقت إثبات إيرادات ومصروفات العقد (انظر الفقرات 30-43 من هذا المعيار).
<i>Noncommercial Contracts</i>	<i>العقود غير التجارية</i>
7. The Department of Works and Services (the construction contractor) has a contract to build a bridge for the Department of Roads and Highways. The Department of Works and Services is funded by appropriation. The construction contract identifies construction requirements, including anticipated costs, technical specifications, and timing of completion, but does not provide for any recovery of construction costs directly from the Department of Roads and Highways. The construction contract is a key management planning and accountability document attesting to the design and construction qualities of the bridge. It is used as input in assessing the performance of the contracting parties in delivering services of agreed technical specification within projected cost parameters. It is also used as input to future cost projections.	7. لدى وزارة الإسكان والخدمات (مقاول الإنشاء) عقد لإنشاء جسر لوزارة النقل. وتُمَوَّل وزارة الإسكان والخدمات من خلال اعتماد مالي مخصص لها في موازنة الحكومة. يحدد عقد الإنشاء متطلبات الإنشاء، بما في ذلك التكاليف المتوقعة، والمواصفات الفنية، وتوقيت الإنجاز، ولكن لا يشترط أي استرداد لتكاليف الإنشاء بشكل مباشر من وزارة النقل. يُعَدُّ عقد الإنشاء وثيقة أساسية للتخطيط والمساءلة ويصادق على تصميم وجوده إنشاء الجسر. ويستخدم ليكون مدخلًا في تقويم أداء الأطراف المتعاقدة على تقديم الخدمات بالمواصفات التي ووفق عليها ضمن الحدود المقدرة للتكلفة. كما يتم استخدامها أيضاً بوصفها معطيات في توقعات التكلفة المستقبلية.
8. The initial estimate of contract costs is 8,000. It will take three years to build the bridge. An aid agency has agreed to provide funding of 4,000, being half of the construction costs – this is specified in the construction contract.	8. بلغ التقدير الأولي لتكاليف العقد 8,000. ويستغرق إنشاء الجسر ثلاث سنوات. وافقت وكالة مساعدات ³ على تقديم تمويل مقداره 4,000، أي نصف تكاليف الإنشاء، وهذا محدد في عقد الإنشاء.
9. By the end of Year 1, the estimate of contract costs has increased to 8,050. The aid agency agrees to fund half of this increase in estimated costs.	9. في نهاية السنة الأولى زاد تقدير تكاليف العقد إلى 8,050. ووافقت وكالة المساعدات على تمويل نصف هذه الزيادة في التكاليف المقدرة.
10. In Year 2, the Government on the advice of the Department of Roads and Highways approves a variation resulting in estimated additional contract costs of 150. The aid agency agrees to fund 50% of this variation. At the end of Year 2, costs incurred	10. في السنة الثانية، بناءً على توصية وزارة النقل وافقت الحكومة على تغيير ينتج عنه تكاليف عقد إضافية مقدرة بـ 150. وافقت وكالة المساعدات على تمويل 50% من هذا التغيير. في نهاية السنة الثانية، تضمنت التكاليف المتكبدة 100 للمواد القياسية المخزنة في

³ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، و الإيرادات من وكالات المساعدات /المساعدات الأجنبية لا ينطبق على الجهات الحكومية في المملكة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																																																								
include 100 for standard materials stored at the site to be used in Year 3 to complete the project.	الموقع تُستخدم في السنة الثالثة لإنجاز المشروع.																																																																								
11. The Department of Works and Services determines the stage of completion of the contract by calculating the proportion that contract costs incurred for work performed to date bear to the latest estimated total contract costs.	11. تحدد وزارة الإسكان مرحلة إنجاز العقد وذلك بحساب نسبة تكاليف العقد المتكبدة للعمل المنجز حتى تاريخه إلى مجموع آخر تكاليف مقدره للعقد.																																																																								
12. A summary of the financial data during the construction period is as follows:	12. فيما يلي ملخص للبيانات المالية خلال فترة الإنشاء:																																																																								
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th></th> <th style="text-align: center;">Year 1</th> <th style="text-align: center;">Year 2</th> <th style="text-align: center;">Year 3</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Initial amount of revenue agreed in contract</td> <td style="text-align: center;">4,000</td> <td style="text-align: center;">4,000</td> <td style="text-align: center;">4,000</td> </tr> <tr> <td>Variation</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td style="text-align: center;">100</td> <td style="text-align: center;">100</td> </tr> <tr> <td>Total Contract Revenue</td> <td style="text-align: center;">4,000</td> <td style="text-align: center;">4,100</td> <td style="text-align: center;">4,100</td> </tr> <tr> <td>Contract costs incurred to date</td> <td style="text-align: center;">2,093</td> <td style="text-align: center;">6,168</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> </tr> <tr> <td>Contract costs to complete</td> <td style="text-align: center;">5,957</td> <td style="text-align: center;">2,032</td> <td style="text-align: center;">-</td> </tr> <tr> <td>Total estimated contract costs</td> <td style="text-align: center;">8,050</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> </tr> <tr> <td>Stage of completion</td> <td style="text-align: center;">26%</td> <td style="text-align: center;">74%</td> <td style="text-align: center;">100%</td> </tr> </tbody> </table>		Year 1	Year 2	Year 3	Initial amount of revenue agreed in contract	4,000	4,000	4,000	Variation	-	100	100	Total Contract Revenue	4,000	4,100	4,100	Contract costs incurred to date	2,093	6,168	8,200	Contract costs to complete	5,957	2,032	-	Total estimated contract costs	8,050	8,200	8,200	Stage of completion	26%	74%	100%	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th></th> <th style="text-align: center;">السنة 1</th> <th style="text-align: center;">السنة 2</th> <th style="text-align: center;">السنة 3</th> <th></th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>المبلغ الأولي للإيراد المتفق عليه في العقد</td> <td style="text-align: center;">4,000</td> <td style="text-align: center;">4,000</td> <td style="text-align: center;">4,000</td> <td></td> </tr> <tr> <td>التغيير</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td style="text-align: center;">100</td> <td style="text-align: center;">100</td> <td></td> </tr> <tr> <td>مجموع إيراد العقد</td> <td style="text-align: center;">4,000</td> <td style="text-align: center;">4,100</td> <td style="text-align: center;">4,100</td> <td></td> </tr> <tr> <td>تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه</td> <td style="text-align: center;">2,093</td> <td style="text-align: center;">6,168</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> <td></td> </tr> <tr> <td>تكاليف العقد حتى إنجازه</td> <td style="text-align: center;">5,957</td> <td style="text-align: center;">2,032</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td></td> </tr> <tr> <td>مجموع تكاليف العقد المقدره</td> <td style="text-align: center;">8,050</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> <td></td> </tr> <tr> <td>مرحلة الإنجاز</td> <td style="text-align: center;">%26</td> <td style="text-align: center;">%74</td> <td style="text-align: center;">%100</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		السنة 1	السنة 2	السنة 3		المبلغ الأولي للإيراد المتفق عليه في العقد	4,000	4,000	4,000		التغيير	-	100	100		مجموع إيراد العقد	4,000	4,100	4,100		تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه	2,093	6,168	8,200		تكاليف العقد حتى إنجازه	5,957	2,032	-		مجموع تكاليف العقد المقدره	8,050	8,200	8,200		مرحلة الإنجاز	%26	%74	%100	
	Year 1	Year 2	Year 3																																																																						
Initial amount of revenue agreed in contract	4,000	4,000	4,000																																																																						
Variation	-	100	100																																																																						
Total Contract Revenue	4,000	4,100	4,100																																																																						
Contract costs incurred to date	2,093	6,168	8,200																																																																						
Contract costs to complete	5,957	2,032	-																																																																						
Total estimated contract costs	8,050	8,200	8,200																																																																						
Stage of completion	26%	74%	100%																																																																						
	السنة 1	السنة 2	السنة 3																																																																						
المبلغ الأولي للإيراد المتفق عليه في العقد	4,000	4,000	4,000																																																																						
التغيير	-	100	100																																																																						
مجموع إيراد العقد	4,000	4,100	4,100																																																																						
تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه	2,093	6,168	8,200																																																																						
تكاليف العقد حتى إنجازه	5,957	2,032	-																																																																						
مجموع تكاليف العقد المقدره	8,050	8,200	8,200																																																																						
مرحلة الإنجاز	%26	%74	%100																																																																						
13. The stage of completion for Year 2 (74%) is determined by excluding from contract costs incurred for work performed to date the 100 for standard materials stored at the site for use in Year 3.	13. تُحدّد مرحلة الإنجاز للسنة الثانية (74%) باستبعاد مبلغ 100 للمواد القياسية المخزنة في الموقع للاستخدام في السنة الثالثة، من تكاليف العقد المتكبدة للأعمال المنجزة حتى تاريخه.																																																																								

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ		
14. The amounts of contract revenue and expenses recognized in the statement of performance: in the three years are as follows:				14. مبالغ إيرادات العقد والمصروفات المثبتة في قائمة الأداء المالي في السنوات الثلاث هي كما يلي:		
	To Date	Recognized in prior years	Recognized in current year	المثبتة في السنة الحالية	المثبتة في السنوات السابقة	حتى تاريخه
Year 1						السنة الأولى
Revenue (4,000 × .26)	1,040		1,040	1,040		إيراد (4,000 × .26)
Expenses (8,050 × .26)	2,093		2,093	2,093		مصروفات (8,050 × .26)
Year 2						السنة الثانية
Revenue (4,100 × .74)	3,034	1,040	1,994	1,994	1,040	إيراد (4,100 × .74)
Expenses (8,200 × .74)	6,068	2,093	3,975	3,975	2,093	مصروفات (8,200 × .74)
Year 3						السنة الثالثة
Revenue (4,100 × 1.00)	4,100	3,034	1,066	1,066	3,034	إيراد (4,100 × 1.00)
Expenses (8,200 × 1.00)	8,200	6,068	2,132	2,132	6,068	مصروفات (8,200 × 1.00)
<i>Commercial Contracts</i>				<i>العقود التجارية</i>		
15. The Department of Works and Services (the contractor), while predominantly funded by appropriation, is empowered to undertake limited construction work on a commercial basis for private sector entities. With the authority of the Minister, the Department has entered a fixed price commercial contract for 9,000 to build a bridge.				15. رغم أن وزارة الإسكان (المقاول) تُمول بشكل رئيس من خلال اعتماد مالي في موازنة الحكومة، فإن لها السلطة للقيام بأعمال إنشاء محدودة على أساس تجاري لجهات القطاع الخاص. بموجب موافقة من الوزير بصفته صاحب الصلاحية، أبرمت الوزارة عقد تجاري ثابت السعر بـ 9,000 لإنشاء جسر.		
16. The initial amount of revenue agreed in the contract is 9,000. The contractor's initial estimate of contract costs is 8,000. It will take three years to build the bridge.				16. كان المبلغ الأولي من الإيراد المتفق عليه في العقد هو 9,000. والتقدير الأولي للمقاول لتكاليف العقد هو 8,000 وسيستغرق إنشاء الجسر ثلاث سنوات.		
17. By the end of Year 1, the Department's estimate of contract costs has increased to 8,050.				17. عند نهاية السنة الأولى، ارتفع تقدير الوزارة لتكاليف العقد إلى 8,050.		
18. In Year 2, the customer approves a variation resulting in an increase in contract revenue of 200 and estimated additional contract costs of 150. At the end of Year 2,				18. في السنة الثانية، وافق العميل على تغيير ينتج عنه زيادة في إيرادات العقد بـ 200 وعلى زيادة تكاليف العقد الإضافية المقدرة بـ 150. في نهاية السنة الثانية، تضمنت التكاليف		

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																																																																	
costs incurred include 100 for standard materials stored at the site to be used in Year 3 to complete the project.	المتكبدة 100 للمواد القياسية المخزنة في الموقع تُستخدم في السنة الثالثة لإنجاز المشروع.																																																																																	
19. The Department determines the stage of completion of the contract by calculating the proportion that contract costs incurred for work performed to date bear to the latest estimated total contract costs. A summary of the financial data during the construction period is as follows:	19. تحدد الوزارة مرحلة إنجاز العقد بحساب نسبة التكاليف المتكبدة للعقد للعمل المنجز حتى تاريخه إلى مجموع أآخر تكاليف مقدرة للعقد. وفيما يلي ملخص البيانات المالية خلال فترة الإنشاء:																																																																																	
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th></th> <th style="text-align: center;">Year 1</th> <th style="text-align: center;">Year 2</th> <th style="text-align: center;">Year 3</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Initial amount of revenue agreed in contract</td> <td style="text-align: center;">9,000</td> <td style="text-align: center;">9,000</td> <td style="text-align: center;">9,000</td> </tr> <tr> <td>Variation</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td style="text-align: center;">200</td> <td style="text-align: center;">200</td> </tr> <tr> <td>Total Contract Revenue</td> <td style="text-align: center;">9,000</td> <td style="text-align: center;">9,200</td> <td style="text-align: center;">9,200</td> </tr> <tr> <td>Contract costs incurred to date</td> <td style="text-align: center;">2,093</td> <td style="text-align: center;">6,168</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> </tr> <tr> <td>Contract costs to complete</td> <td style="text-align: center;">5,957</td> <td style="text-align: center;">2,032</td> <td style="text-align: center;">-</td> </tr> <tr> <td>Total estimated contract costs</td> <td style="text-align: center;">8,050</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> </tr> <tr> <td>Estimated surplus</td> <td style="text-align: center;">950</td> <td style="text-align: center;">1,000</td> <td style="text-align: center;">1,000</td> </tr> <tr> <td>Stage of completion</td> <td style="text-align: center;">26%</td> <td style="text-align: center;">74%</td> <td style="text-align: center;">100%</td> </tr> </tbody> </table>		Year 1	Year 2	Year 3	Initial amount of revenue agreed in contract	9,000	9,000	9,000	Variation	-	200	200	Total Contract Revenue	9,000	9,200	9,200	Contract costs incurred to date	2,093	6,168	8,200	Contract costs to complete	5,957	2,032	-	Total estimated contract costs	8,050	8,200	8,200	Estimated surplus	950	1,000	1,000	Stage of completion	26%	74%	100%	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th></th> <th style="text-align: center;">السنة 1</th> <th style="text-align: center;">السنة 2</th> <th style="text-align: center;">السنة 3</th> <th></th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">9,000</td> <td style="text-align: center;">9,000</td> <td style="text-align: center;">9,000</td> <td>المبلغ الأولي للإيراد المتفق عليه في العقد</td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">200</td> <td style="text-align: center;">200</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td>التغيير</td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">9,200</td> <td style="text-align: center;">9,200</td> <td style="text-align: center;">9,000</td> <td>مجموع إيرادات العقد</td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">8,200</td> <td style="text-align: center;">6,168</td> <td style="text-align: center;">2,093</td> <td>تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه</td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">-</td> <td style="text-align: center;">2,032</td> <td style="text-align: center;">5,957</td> <td>تكاليف العقد حتى إنجازه</td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">8,200</td> <td style="text-align: center;">8,200</td> <td style="text-align: center;">8,050</td> <td>مجموع تكاليف العقد المقدرة</td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">1,000</td> <td style="text-align: center;">1,000</td> <td style="text-align: center;">950</td> <td>الفائض المقدر</td> </tr> <tr> <td></td> <td style="text-align: center;">%100</td> <td style="text-align: center;">%74</td> <td style="text-align: center;">%26</td> <td>مرحلة الإنجاز</td> </tr> </tbody> </table>		السنة 1	السنة 2	السنة 3			9,000	9,000	9,000	المبلغ الأولي للإيراد المتفق عليه في العقد		200	200	-	التغيير		9,200	9,200	9,000	مجموع إيرادات العقد		8,200	6,168	2,093	تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه		-	2,032	5,957	تكاليف العقد حتى إنجازه		8,200	8,200	8,050	مجموع تكاليف العقد المقدرة		1,000	1,000	950	الفائض المقدر		%100	%74	%26	مرحلة الإنجاز
	Year 1	Year 2	Year 3																																																																															
Initial amount of revenue agreed in contract	9,000	9,000	9,000																																																																															
Variation	-	200	200																																																																															
Total Contract Revenue	9,000	9,200	9,200																																																																															
Contract costs incurred to date	2,093	6,168	8,200																																																																															
Contract costs to complete	5,957	2,032	-																																																																															
Total estimated contract costs	8,050	8,200	8,200																																																																															
Estimated surplus	950	1,000	1,000																																																																															
Stage of completion	26%	74%	100%																																																																															
	السنة 1	السنة 2	السنة 3																																																																															
	9,000	9,000	9,000	المبلغ الأولي للإيراد المتفق عليه في العقد																																																																														
	200	200	-	التغيير																																																																														
	9,200	9,200	9,000	مجموع إيرادات العقد																																																																														
	8,200	6,168	2,093	تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه																																																																														
	-	2,032	5,957	تكاليف العقد حتى إنجازه																																																																														
	8,200	8,200	8,050	مجموع تكاليف العقد المقدرة																																																																														
	1,000	1,000	950	الفائض المقدر																																																																														
	%100	%74	%26	مرحلة الإنجاز																																																																														
20. The stage of completion for Year 2 (74%) is determined by excluding from contract costs incurred for work performed to date the 100 for standard materials stored at the site for use in Year 3.	20. تُحدد مرحلة الإنجاز للسنة الثانية (74%) باستثناء مبلغ 100 للمواد القياسية المخزنة في الموقع لاستخدامها في السنة الثالثة، من تكاليف العقد المتكبدة للأعمال المنجزة حتى تاريخه.																																																																																	
21. The amounts of revenue, expenses, and surplus recognized in the statement of financial performance in the three years are as follows:	21. فيما يلي مبالغ الإيراد والمصروفات والفائض المثبتة في قائمة الأداء المالي في السنوات الثلاث:																																																																																	

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ		
	To Date	Recognized in prior years	Recognized in current year	المثبتة في السنة الحالية	المثبتة في السنوات السابقة	حتى تاريخه
Year 1						
Revenue (9,000 × .26)	2,340		2,340			السنة الأولى
Expenses (8,050 × .26)	2,093		2,093	2,340		إيراد (9,000 × .26)
Surplus	247		247	2,093		مصرفات (8,050 × .26)
				247		الفائض
Year 2						
Revenue (9,200 × .74)	6,808	2,340	4,468	4,468	2,340	السنة الثانية
Expenses (8,200 × .74)	6,068	2,093	3,975	3,975	2,093	إيراد (9,200 × .74)
Surplus	740	247	493	493	247	مصرفات (8,200 × .74)
						الفائض
Year 3						
Revenue (9,200 × 1.00)	9,200	6,808	2,392	2,392	6,808	السنة الثالثة
Expenses (8,200 × 1.00)	8,200	6,068	2,132	2,132	2,068	إيراد (9,200 × 1.00)
Surplus	1,000	740	260	260	740	مصرفات (8,200 × 1.00)
						الفائض
Contract Disclosures	الإفصاحات المتعلقة بالعقد					
<i>Appropriation/Aid Funded Contracts and Full Cost Recovery Contracts</i>	<i>العقود الممولة بالاعتمادات المالية أو بالمساعدات وعقود استرداد التكلفة بالكامل:</i>					
22. The Department of Works and Services was recently created as the entity to manage the construction of major buildings and roadworks for other government entities. It is funded predominantly by appropriation, but with the approval of the Minister is empowered to undertake construction projects financed by national or international aid agencies. It has its own construction capabilities and can also subcontract. With the approval of the Minister, the Department may also undertake construction work on a commercial basis for commercial public sector entities and private sector entities and on a full cost recovery basis for state hospitals and state run universities.	22. أنشئت وزارة الإسكان والخدمات حديثاً لتمثّل جهة تدير إنشاء المباني الرئيسية وأشغال الطرق الرئيسية للجهات الحكومية الأخرى. تمول الوزارة بشكل رئيس من الاعتمادات المالية المخصصة لها في موازنة الحكومة، ولكن بموافقة الوزير فإن لها السلطة للقيام بمشروعات إنشاء وتمولها وكالات مساعدات وطنية أو دولية. لديها القدرات الخاصة بها في مجال الإنشاء وكذلك تستطيع التعاقد من الباطن. يمكن للوزارة - بموافقة الوزير - أن تقوم بعمل إنشاء على أساس تجاري لجهات القطاع العام التجارية وجهات القطاع الخاص وعلى أساس استرداد كامل لتكلفة المستشفيات الحكومية والجامعات التي تديرها الحكومة.					

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																													
<p>23. The Department of Works and Services has reached the end of its first year of operations. All its contract costs incurred have been paid for in cash, and all its progress billings (to aid agencies that have commissioned construction work) have been received in cash. No advances to the Department for construction work were made during the period. Contract costs incurred for contracts B and C include the cost of materials that have been purchased for the contract but which have not been used in contract performance to date. No commercial contracts have been undertaken this year. (See below for examples of commercial contracts.)</p> <ul style="list-style-type: none"> Contract A is funded out of general appropriation revenue. (The contract includes no "contract revenue" as defined.) Contract B is with the Department of Education and the XX Aid Agency, which is funding 50% of the construction costs. (50% of the contract cost is to be reimbursed by parties to the contract and therefore is "contract revenue" as defined.) Contract C is totally funded by the National University. (The terms of the arrangement specify that all of the contract costs are to be reimbursed by the National University from the University's major construction fund. Therefore, "contract revenue" as defined equals contract costs.) 	<p>23. وصلت وزارة الإسكان والخدمات إلى نهاية سنتها الأولى من العمليات، وسُددت كل تكاليف العقد المتكبدة نقداً، كما أن جميع المستخلصات (إلى وكالات المساعدات التي كلفت الوزارة بأعمال الإنشاء) استُلمت نقداً. ولم تُدفع دفعات مقدمة إلى وزارة الإسكان مقابل أعمال الإنشاء خلال الفترة. تتضمن تكاليف العقد المتكبدة للعقدين "ب" و"ج" تكلفة المواد التي اشترت للعقدين ولكن لم تُستخدم في تنفيذ العقد حتى تاريخه، ولم يُشْرَع في عقود تجارية خلال السنة. (انظر أدناه الأمثلة على العقود التجارية).</p> <ul style="list-style-type: none"> يُمول العقد "أ" من إيرادات الاعتماد المالي العام (لا يشتمل العقد على "إيراد للعقد" كما سبق تعريفه). العقد "ب" هو مع وزارة التعليم ومع وكالة المساعدات ×× التي تمول 50% من تكاليف الإنشاء. (50% من تكلفة العقد سُبْعَوْض من قبل أطراف العقد ولذلك هي "إيراد للعقد" كما تم تعريفه). العقد "ج" ممول من الجامعة الوطنية بشكل كلي. (وتتضمن شروط العقد أن جميع تكاليف العقد سوف تُعَوَّض عن طريق الجامعة الوطنية من صندوق الجامعة للإنشاءات الرئيسية. ولذلك يكون "إيراد للعقد" كما تعريفه مساوياً لتكاليف العقد). 																																													
<p>24. The status of the three contracts in progress at the end of Year 1 is as follows:</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th></th> <th style="text-align: center;">Contract A</th> <th style="text-align: center;">Contract B</th> <th style="text-align: center;">Contract C</th> <th style="text-align: center;">Total</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Contract Revenue recognized in accordance with paragraph 30</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td style="text-align: center;">225</td> <td style="text-align: center;">350</td> <td style="text-align: center;">575</td> </tr> <tr> <td>Contract Expenses recognized in accordance with paragraph 30</td> <td style="text-align: center;">110</td> <td style="text-align: center;">450</td> <td style="text-align: center;">350</td> <td style="text-align: center;">910</td> </tr> <tr> <td>Contract Costs funded by Appropriation</td> <td style="text-align: center;">110</td> <td style="text-align: center;">225</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td style="text-align: center;">335</td> </tr> </tbody> </table>		Contract A	Contract B	Contract C	Total	Contract Revenue recognized in accordance with paragraph 30	-	225	350	575	Contract Expenses recognized in accordance with paragraph 30	110	450	350	910	Contract Costs funded by Appropriation	110	225	-	335	<p>24. فيما يلي وضع العقود الثلاثة تحت التنفيذ في نهاية السنة الأولى:</p> <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th></th> <th style="text-align: center;">عقد أ</th> <th style="text-align: center;">عقد ب</th> <th style="text-align: center;">عقد ج</th> <th style="text-align: center;">المجموع</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>إيراد العقد المثبت وفق الفقرة 30</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td style="text-align: center;">225</td> <td style="text-align: center;">350</td> <td style="text-align: center;">575</td> </tr> <tr> <td>مصرفات العقد المثبتة وفق الفقرة 30</td> <td style="text-align: center;">110</td> <td style="text-align: center;">450</td> <td style="text-align: center;">350</td> <td style="text-align: center;">910</td> </tr> <tr> <td>تكاليف العقد الممولة من الاعتماد المالي</td> <td style="text-align: center;">110</td> <td style="text-align: center;">225</td> <td style="text-align: center;">-</td> <td style="text-align: center;">335</td> </tr> <tr> <td>تكاليف العقد المتكبدة في الفترة</td> <td style="text-align: center;">110</td> <td style="text-align: center;">510</td> <td style="text-align: center;">450</td> <td style="text-align: center;">1,070</td> </tr> </tbody> </table>		عقد أ	عقد ب	عقد ج	المجموع	إيراد العقد المثبت وفق الفقرة 30	-	225	350	575	مصرفات العقد المثبتة وفق الفقرة 30	110	450	350	910	تكاليف العقد الممولة من الاعتماد المالي	110	225	-	335	تكاليف العقد المتكبدة في الفترة	110	510	450	1,070
	Contract A	Contract B	Contract C	Total																																										
Contract Revenue recognized in accordance with paragraph 30	-	225	350	575																																										
Contract Expenses recognized in accordance with paragraph 30	110	450	350	910																																										
Contract Costs funded by Appropriation	110	225	-	335																																										
	عقد أ	عقد ب	عقد ج	المجموع																																										
إيراد العقد المثبت وفق الفقرة 30	-	225	350	575																																										
مصرفات العقد المثبتة وفق الفقرة 30	110	450	350	910																																										
تكاليف العقد الممولة من الاعتماد المالي	110	225	-	335																																										
تكاليف العقد المتكبدة في الفترة	110	510	450	1,070																																										

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
Contract Costs incurred in the period	110	510	450	1,070	910	350	450	110	مثبت كمصروفات (فقرة 30)
- recognized as expenses (para 30)	110	450	350	910	160	100	60	-	مثبت كأصل (فقرة 35)
- recognized as an asset (para 35)	-	60	100	160	575	350	225	-	إيراد العقد (انظر أعلاه)
Contract Revenue (see above)	-	225	350	575	555	330	225	-	المستخلصات (فقرة 52)
Progress Billings (para 52)	-	225	330	555	20	20	-	-	إيراد عقد غير مفوتر
Unbilled Contract Revenue	-	-	20	20	-	-	-	-	الدفعات المقدمة (فقرة 52)
Advances (para 52)	-	-	-	-					
The amounts to be disclosed in accordance with the standard are as follows:				575					المبالغ التي سيكون الإفصاح عنها وفق المعيار هي كما يلي:
Contract revenue recognized as revenue in the period (para 50(a))				575					إيراد العقد المثبت كإيراد في الفترة (فقرة 50) (أ)
Contract costs incurred to date (para 51(a)) (there are no recognized surpluses/less recognized deficits)				1,070					تكاليف العقد المتكبدة حتى تاريخه (فقرة 51) (أ) (لا يوجد فوائض / ناقصاً العجوزات المثبتة)
Gross amount due from contract customers for contract work (determined in accordance with paragraph 54 and presented as an asset in accordance with paragraph 53(a))				150					إجمالي المبلغ الذي حل أجل استحقاقه من العملاء المتعاقد معهم عن أعمال العقد (حددت وفق الفقرة 54 والمعروضة كأصل وفق الفقرة 53 (أ))
Amounts to be disclosed in accordance with paragraphs 51(a) and 53(a) are as follows (Note: contract revenue for B is 50% of contract costs):									المبالغ التي سيكون الإفصاح عنها وفق الفقرتين 51 (أ) و53 (أ) هي كما يلي (ملاحظة: إيراد العقد (ب) هو 50% من تكاليف العقد)
					المجموع	ج	ب	أ	
					1,070	450	510	110	تكاليف العقد المتكبدة
					555	330	225	0	المستخلصات
					150	120	30	-	حل أجل استحقاقه من وكالات المساعدات والعملاء
	A	B	C	Total					
Contract costs incurred	110	510	450	1,070					
Progress billings	0	225	330	555					
Due from aid agencies and customers	-	30	120	150					

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																																																																																																														
25. The amount disclosed in accordance with paragraph 51(a) is the same as the amount for the current period because the disclosures relate to the first year of operation.	25. المبلغ الذي كان الإفصاح عنه وفق الفقرة 51 (أ) هو المبلغ نفسه للفترة الحالية، وذلك لأن الإفصاحات تتعلق بالسنة الأولى للتشغيل.																																																																																																																														
<i>Commercial Contracts</i>	<i>العقود التجارية:</i>																																																																																																																														
26. The Division of National Construction Works has been established within the Department of Works and Services to undertake construction work on a commercial basis for commercial public sector entities and private sector entities at the direction, and with the approval, of the Minister. The Division has reached the end of its first year of operations. All its contract costs incurred have been paid for in cash, and all its progress billings and advances have been received in cash. Contract costs incurred for contracts B, C, and E include the cost of materials that have been purchased for the contract, but which have not been used in contract performance to date. For contracts B, C, and E, the customers have made advances to the contractor for work not yet performed.	26. أنشئ قسم أعمال الإنشاءات الوطني ضمن وزارة الإسكان والخدمات ليقوم بأعمال الإنشاء على أساس تجاري لجهات القطاع العام التجارية وجهات القطاع الخاص بناءً على توجيه وموافقة الوزير. وصل القسم إلى نهاية السنة الأولى من التشغيل، وسُددت جميع تكاليف العقد المتكبدة نقداً، كما استلم جميع المستخلصات والدفعات المقدمة نقداً. وتتضمن تكاليف المتكبدة للعقود ب، ج، ه تكلفة المواد المشتراة للعقد ولكن لم تستخدم في أداء العقد حتى تاريخه. وبالنسبة للعقود ب، ج، ه قدم العملاء دفعات مقدمة للمقاول مقابل عمل لم يُنفذ بعد.																																																																																																																														
27. The status of its five contracts in progress at the end of Year 1 is as follows:	27. فيما يلي وضع العقود الخمسة التي هي تحت التنفيذ في نهاية السنة الأولى:																																																																																																																														
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Contract</th> <th>A</th> <th>B</th> <th>C</th> <th>D</th> <th>E</th> <th>Total</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Contract revenue recognized in accordance with paragraph 30</td> <td>145</td> <td>520</td> <td>380</td> <td>200</td> <td>55</td> <td>1,300</td> </tr> <tr> <td>Contract expenses recognized in accordance with paragraph 30</td> <td>110</td> <td>450</td> <td>350</td> <td>250</td> <td>55</td> <td>1,215</td> </tr> <tr> <td>Expected deficits recognized in accordance with paragraph 44</td> <td>-</td> <td>-</td> <td>-</td> <td>40</td> <td>30</td> <td>70</td> </tr> <tr> <td>Recognized surpluses less recognized deficits</td> <td>35</td> <td>70</td> <td>30</td> <td>(90)</td> <td>(30)</td> <td>15</td> </tr> <tr> <td>Contract costs incurred in the period</td> <td>110</td> <td>510</td> <td>450</td> <td>250</td> <td>100</td> <td>1,420</td> </tr> <tr> <td>Contract costs incurred recognized as contract expenses in the period</td> <td>110</td> <td>450</td> <td>350</td> <td>250</td> <td>55</td> <td>1,215</td> </tr> </tbody> </table>	Contract	A	B	C	D	E	Total	Contract revenue recognized in accordance with paragraph 30	145	520	380	200	55	1,300	Contract expenses recognized in accordance with paragraph 30	110	450	350	250	55	1,215	Expected deficits recognized in accordance with paragraph 44	-	-	-	40	30	70	Recognized surpluses less recognized deficits	35	70	30	(90)	(30)	15	Contract costs incurred in the period	110	510	450	250	100	1,420	Contract costs incurred recognized as contract expenses in the period	110	450	350	250	55	1,215	<table border="1"> <thead> <tr> <th>المجموع</th> <th>أ</th> <th>ب</th> <th>ج</th> <th>د</th> <th>هـ</th> <th>المجموع</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1,300</td> <td>520</td> <td>380</td> <td>200</td> <td>55</td> <td>145</td> <td>إيراد عقد مثبت وفق فقرة 30</td> </tr> <tr> <td>1,215</td> <td>450</td> <td>350</td> <td>250</td> <td>55</td> <td>110</td> <td>مصرفات عقد مثبتة وفق فقرة 30</td> </tr> <tr> <td>70</td> <td>-</td> <td>-</td> <td>-</td> <td>30</td> <td>40</td> <td>العجز المتوقع المثبت وفق فقرة 44</td> </tr> <tr> <td>15</td> <td>70</td> <td>30</td> <td>(90)</td> <td>(30)</td> <td>35</td> <td>الفوائض المثبتة ناقص العجز المثبت</td> </tr> <tr> <td>1,420</td> <td>510</td> <td>450</td> <td>250</td> <td>100</td> <td>110</td> <td>تكاليف العقد المتكبدة خلال السنة</td> </tr> <tr> <td>1,215</td> <td>450</td> <td>350</td> <td>250</td> <td>55</td> <td>110</td> <td>تكاليف العقد المتكبدة ومثبتة كمصرفات في الفترة وفق فقرة 30</td> </tr> <tr> <td>205</td> <td>60</td> <td>100</td> <td>-</td> <td>45</td> <td>-</td> <td>تكاليف العقد التي ترتبط بنشاط مستقبلي مثبتة كأصل في الفترة وفق فقرة 35</td> </tr> <tr> <td>1,300</td> <td>520</td> <td>380</td> <td>200</td> <td>55</td> <td>145</td> <td>إيراد عقد (انظر أعلاه)</td> </tr> <tr> <td>1,235</td> <td>520</td> <td>380</td> <td>180</td> <td>55</td> <td>100</td> <td>المستخلصات (فقرة 52)</td> </tr> <tr> <td>65</td> <td>-</td> <td>-</td> <td>20</td> <td>-</td> <td>45</td> <td>إيراد عقد غير مفوتر</td> </tr> </tbody> </table>	المجموع	أ	ب	ج	د	هـ	المجموع	1,300	520	380	200	55	145	إيراد عقد مثبت وفق فقرة 30	1,215	450	350	250	55	110	مصرفات عقد مثبتة وفق فقرة 30	70	-	-	-	30	40	العجز المتوقع المثبت وفق فقرة 44	15	70	30	(90)	(30)	35	الفوائض المثبتة ناقص العجز المثبت	1,420	510	450	250	100	110	تكاليف العقد المتكبدة خلال السنة	1,215	450	350	250	55	110	تكاليف العقد المتكبدة ومثبتة كمصرفات في الفترة وفق فقرة 30	205	60	100	-	45	-	تكاليف العقد التي ترتبط بنشاط مستقبلي مثبتة كأصل في الفترة وفق فقرة 35	1,300	520	380	200	55	145	إيراد عقد (انظر أعلاه)	1,235	520	380	180	55	100	المستخلصات (فقرة 52)	65	-	-	20	-	45	إيراد عقد غير مفوتر
Contract	A	B	C	D	E	Total																																																																																																																									
Contract revenue recognized in accordance with paragraph 30	145	520	380	200	55	1,300																																																																																																																									
Contract expenses recognized in accordance with paragraph 30	110	450	350	250	55	1,215																																																																																																																									
Expected deficits recognized in accordance with paragraph 44	-	-	-	40	30	70																																																																																																																									
Recognized surpluses less recognized deficits	35	70	30	(90)	(30)	15																																																																																																																									
Contract costs incurred in the period	110	510	450	250	100	1,420																																																																																																																									
Contract costs incurred recognized as contract expenses in the period	110	450	350	250	55	1,215																																																																																																																									
المجموع	أ	ب	ج	د	هـ	المجموع																																																																																																																									
1,300	520	380	200	55	145	إيراد عقد مثبت وفق فقرة 30																																																																																																																									
1,215	450	350	250	55	110	مصرفات عقد مثبتة وفق فقرة 30																																																																																																																									
70	-	-	-	30	40	العجز المتوقع المثبت وفق فقرة 44																																																																																																																									
15	70	30	(90)	(30)	35	الفوائض المثبتة ناقص العجز المثبت																																																																																																																									
1,420	510	450	250	100	110	تكاليف العقد المتكبدة خلال السنة																																																																																																																									
1,215	450	350	250	55	110	تكاليف العقد المتكبدة ومثبتة كمصرفات في الفترة وفق فقرة 30																																																																																																																									
205	60	100	-	45	-	تكاليف العقد التي ترتبط بنشاط مستقبلي مثبتة كأصل في الفترة وفق فقرة 35																																																																																																																									
1,300	520	380	200	55	145	إيراد عقد (انظر أعلاه)																																																																																																																									
1,235	520	380	180	55	100	المستخلصات (فقرة 52)																																																																																																																									
65	-	-	20	-	45	إيراد عقد غير مفوتر																																																																																																																									

Implementation Guidance							إرشادات التنفيذ							
in accordance with paragraph 30							125	25	-	20	80	-	الدفعات المقدمة (فقرة 52)	
Contract costs that relate to future activity recognized as an asset in accordance with paragraph 35							-	60	100	-	45	205		
Contract revenue (see above)							145	520	380	200	55	1,300		
Progress billings (para 52)							100	520	380	180	55	1,235		
Unbilled contract Revenue							45	-	-	20	-	65		
Advances (para 52)							-	80	20	-	25	125		
The amounts to be disclosed in accordance with the Standard are as follows:													المبالغ التي سيكون الإفصاح عنها وفق المعيار هي كما يلي:	
Contract revenue recognized as revenue in the period (para 50(a))						1,300						إيراد عقد مثبت كإيراد في الفترة (فقرة 50 (أ))		
Contract costs incurred and recognized surpluses (less recognized deficits) to date (para 51(a))						1,435						تكاليف عقد متكبدة ومثبتة فوائض (ناقصاً عجز مثبت) حتى تاريخه (فقرة 51 (أ))		
Advances received (para 51(b))						125						الدفعات المقدمة المستلمة (ب)		
Gross amount due from customers for contract work – presented as an asset in accordance with paragraph 53(a)						220						إجمالي المبلغ الذي حل أجل استحقاقه من العملاء عن أعمال العقد – معروضة على أنها أصل وفق فقرة 53 (أ)		
Gross amount due to customers for contract work – presented as an asset in accordance with paragraph 53(b)						(20)						إجمالي المبلغ الذي حل أجل استحقاقه للعملاء عن أعمال العقد وفق فقرة 53 (ب)		
The amounts to be disclosed in accordance with paragraphs 51(a), 53(a), and 53(b) are calculated as follows:													المبالغ التي سيكون الإفصاح عنها وفق الفقرات 51 (أ) و53 (أ) و53 (ب) تحسب كما يلي:	
							المجموع	أ	ب	ج	د	هـ		
							1,420	110	510	450	250	100	تكاليف العقد المتكبدة	
							15	35	70	30	(90)	(30)	الفوائض المثبتة مطروحاً العجوزات المثبتة	
							1,435	145	580	480	160	70		
							1,235	100	520	380	180	55	المستخلصات	
							220	145	60	100	-	15	حل أجل استحقاقه من العملاء	
							(20)	-	-	-	(20)	-	حل أجل استحقاقه للعملاء	
Contract costs incurred							110	510	450	250	100	1,420		
Recognized surpluses less recognized							35	70	30	(90)	(30)	15		

Implementation Guidance							إرشادات التنفيذ
deficits							
	145	580	480	160	70	1,435	
Progress billings	100	520	380	180	55	1,235	
Due from customers	145	60	100	-	15	220	
Due to customers	-	-	-	(20)	-	(20)	
28. The amount disclosed in accordance with paragraph 51(a) is the same as the amount for the current period because the disclosures relate to the first year of operation.							28. إن المبلغ المفصح عنه وفق الفقرة 51 (أ) هو المبلغ نفسه للفترة الحالية لأن الإفصاح يتعلق بالسنة الأولى للتشغيل.